

الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية

د. بسام عبد السلام البطوش (*)

ملخص

يسعى الباحث من خلال هذا البحث لتسليط الضوء على مسألة الامتيازات الأجنبية، بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية. فالفكرة الأساسية لهذا البحث هي توضيح مسألة غاية في الأهمية، ألا وهي كيف أسهم نظام الامتيازات الأجنبية في انحطاط الدولة العثمانية، نظرًا إلى الآثار المدمرة التي تركها على جوانب الحياة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ويضع هذا البحث خطوطاً أولية وعامة تشكل في مجموعها "نظرة عامة" للموضوع لا أكثر؛ هي محاولة يرجو الباحث من الله - عز وجل - أن تكون دعوة لإبلاء هذا الميدان الفسيح الاهتمام المطلوب من قبل الباحثين العرب، فهو من الميادين البكر في دراسات التاريخ العثماني والعربي الحديث.

* أستاذ مساعد، قسم التاريخ، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

Foreign Privileges a Factor in OTTOMAN State Deterioration

Bassam Abdel Al Salam

Abstract

The main concern of the researcher in the present study is to throw light on a particular issue, namely "FOREIGN PRIVILEGES" that contributed to the ottoman deteioration.

The aim of the researcher isn't to study the history of the privileges in details, but to clarify how the system of privileges contributed to deteriorating the Ottoman state.

Such deterioration was due to the devastating effects seen on socio - cultural, political and economic sides of life. The researcher is trying to suggest primary steps to shape a new and overall outlook to the subject. That invoks the Arab researchers to take care of this wide field of interest and this will stimulate Arab researchers to embark on studying the Arab and Ottoman modern history.

ما يهمني في هذا البحث هو تسليط الضوء على مسألة محددة، ألا وهي الامتيازات الأجنبية، بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية؛ وهو مما يعني أن ليس من مهمة هذا البحث دراسة تاريخ الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بشكل مفصل، فهذا مما يصعب تحقيقه في مثل هذه الدراسة. فالفكرة الأساسية لهذا البحث هي توضيح مسألة غاية في الأهمية، ألا وهي كيف أسهم نظام الامتيازات الأجنبية في انحطاط الدولة العثمانية، نظرا إلى الآثار المدمرة التي تركها على جوانب الحياة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ويضع هذا البحث خطوطا أولية وعامة تشكل في مجموعها "نظرة عامة" للموضوع لا أكثر؛ هي محاولة يرجو الباحث من الله - عز وجل - أن تكون دعوة لإيلاء هذا الميدان الفسيح الاهتمام المطلوب من قبل الباحثين العرب، فهو من الميادين البكر في دراسات التاريخ العثماني والعربي الحديث.

أولا: مفهوم الامتيازات الأجنبية:

يطلق مصطلح الامتيازات الأجنبية (Capitulations)⁽¹⁾، أو "المعاهدات المنظمة لوضع الأوروبيين في الشرق الأدنى"⁽²⁾، على مجموعة التسهيلات والضمانات التي منحتها الدولة العثمانية للأجانب المقيمين على أراضيها، تشجيعا لهم على الإقامة والتجارة والاستثمار في بلادها. وقد اتخذت تلك الامتيازات صورة معاهدات عقدتها الدولة العثمانية مع عدد من الدول الأوروبية⁽³⁾.

وقد أخذت كلمة (Capitulations) لدى الغربيين مفهوما خاصا؛ يعني خضوع المسيحي واليهودي لإرادة المسلم لكي يحصل على السلام، في حين يعتقد الشرقيون أنها تعني خضوع سلطان الدولة العثمانية للقوى الأجنبية؛ لأنه منح الأجانب تيسيرات عدة لم تتوافر لرعاياه أنفسهم⁽⁴⁾.

وتحدثت الكتابات المهمة بالموضوع حول جذور الامتيازات في الدولة العثمانية، فأعادتها إلى القوانين البيزنطية التي ورثتها الدولة العثمانية، بل تحدث البعض عن طبيعة النظرة إلى غير المسلم في المجتمع الإسلامي، وإلى المعالجات الفقهية لأحكام العلاقة بين دار الإسلام ودار الحرب في فترات الهدنة، وأحكام "المستأمن" الذي يعبر أرض الدولة الإسلامية أو يقيم عليها لسبب من الأسباب، وكيفية منحه "الأمان" الذي يضمن له حياته وأملاكه⁽⁵⁾.

ثانيا: التطور التاريخي لنظام الامتيازات في الدولة العثمانية:

تعود جذور الامتيازات في الدولة العثمانية، إلى فترة مبكرة، عندما حصلت

مدينة جنوه على تسهيلات تجارية عام 1352⁽⁶⁾، وهناك إشارات حول اتفاق تسهيلات منحه السلطان مراد الأول (1360 - 1389) لجنوه سنة 1387، يتعلق برسوم جمركية مخفضة. وبمساعدة سفراء النمسا وإنجلترا حصلت جنوه على اتفاق جديد عام 1666، وجدد عام 1674⁽⁷⁾، منحت للبندقية عام 1368م، بعض التسهيلات التجارية، ثم جرى اتفاق آخر مع البندقية عام 1408م وصولاً إلى اتفاق عام 1454م. وفي عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح) (1451-1481م) عين سفير للبندقية في إسطنبول، وجددت التسهيلات مرات عدة، وبوساطة فرنسية وقعت معاهدة جديدة في 7 آذار 1573 تؤكد التسهيلات التجارية السابقة، وجددت في الأعوام 1576م، و1589م، و1595م⁽⁸⁾. وهناك إشارات حول منح تسهيلات في عام 1365 لتجار Ragusa راغوزا الإيطالية⁽⁹⁾، وقد جدت عام 1512 وفي عام 1521⁽¹⁰⁾، وحصلت توسكانا على اتفاق تسهيلات عام 1460⁽¹¹⁾، وجدد مرات عدة. وحصلت بيزا وفلورنسا في عام 1460، وكثالونيا عام 1481، وجزر رودس عام 1482، وانكوتا عام 1514 على اتفاقيات تسهيلات⁽¹²⁾.

1- الامتيازات الممنوحة لفرنسا:

البداية الحقيقية للامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية كانت في عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566) الذي قرر منح ملك فرنسا فرانسوا الأول معاهدة امتيازات عام 1528، وجدد في الاتفاقية الأكثر شمولاً التي سميت "معاهدة صداقة وتجارة بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا"، في شباط عام 1535⁽¹³⁾.

وقد جاءت هذه المعاهدة تنويعاً لعلاقات التحالف والصداقة بين الدولة العثمانية وفرنسا، ودعماً من السلطان لفرانسوا الأول، واستجابة منه لتوسلاته، للحصول على دعم السلطان ومساندته، لمواجهة العدو المشترك شارل الخامس إمبراطور آل هامبورغ⁽¹⁴⁾.

وقد اشتملت هذه المعاهدة على ستة عشر بنداً، أتاحت لفرنسا امتيازات تجارية وقضائية وسياسية، وأكدت "السلم المؤكد والوفاق الصادق" بين الدولتين، ونصت على مبدأ الامتيازات المتبادلة لرعايا كل طرف لدى الطرف الآخر، فيما يخص حرية الزيارة والإقامة والتنقل والتجارة والاستثمار، والرسوم الجمركية المخفضة، وسمحت بتطبيق القانون الفرنسي على الرعايا الفرنسيين المقيمين في الأراضي العثمانية، وتحت إشراف القنصل الفرنسي، كما اشتملت على تسهيلات ملاحية، ونصت على أن من حق البابا، وملك إنجلترا، وملك أيقونيا (أسكتلندا) الاشتراك بمنافعها، إذا رغبوا في ذلك⁽¹⁵⁾.

من الواضح أن هذه المعاهدة لا تعكس واقع موازين القوى بين الطرفين المتعاقدين، ففرنسا هي الأضعف، وهي التي تحتاج إلى مساندة الدولة العثمانية، لكن المعاهدة تنحاز لمصالح فرنسا، وكأنها الطرف الأقوى! وهي بلا شك تعبير عن ثقة عالية بالنفس لدى السلطان العثماني ودولته، كما أنها تعبير عن تعاطف مع صديق وحليف لمساندته في وجه عدو مشترك⁽¹⁶⁾.

والسلطان يريد إفهام الدول الأوروبية الأخرى بأن صداقته مفيدة، وأن التحالف معه أمر مجد، وأن التقرب منه يعود على صاحبه بمنافع وامتيازات، والسلطان يريد تنشيط حرية التجارة وإعادة الحياة للموانئ الشرقية بعد تأثرها السلبي بسبب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وتحول تجارة الهند إليه، كما أن الدولة محتاجة إلى عوائد جمركية وضريبية تجنيها من النشاط التجاري، كما أنها محتاجة دائما إلى توفير السلع الضرورية للسوق العثمانية⁽¹⁷⁾.

ومما لا شك فيه أن الامتيازات الممنوحة من الدولة العثمانية لفرنسا وغيرها من الأجانب، كانت في القرن السادس عشر مفيدة للاقتصاد العثماني، كما أنها مفيدة في بناء علاقات صداقة مع الدول الأوروبية⁽¹⁸⁾.

إن معاهدة 1535 مع فرنسا التي فتحت الباب لسلسلة من المعاهدات المنظمة للامتيازات الأجنبية في أرجاء الإمبراطورية العثمانية، عدت نموذجا لكل المعاهدات الممنوحة للدول الأوروبية لاحقا⁽¹⁹⁾. وإن كانت هذه المعاهدة منحة من السلطان تكرم بها على فرنسا وملكها؛ فإن الزمن سوف يتبدل، وسوف تكون هذه المعاهدة سابقة قانونية، وسيحتدي بها من جاء بعده من السلاطين بدون أن يشعروا بتبدل الأحوال، وانقلاب موازين القوى لصالح عدوهم، وسيظل بعض السلاطين كمراد الثالث (1574-1596) يمنح الامتيازات بشعور الوائق بقوته، فها هو يقول عندما سمح للبوادر الإنجليزية برفع راياتها عند دخول الموانئ العثمانية، أسوة بفرنسا: "إن الباب العالي مفتوح لجميع الذين يأتون إليه يلتمسون حمايته"⁽²⁰⁾، وجاء الوقت الذي باتت فيه المعاهدات تفرض بالقوة على السلطان وإمبراطوريته، وتنتزع منه بالإكراه، ورغما عنه، ولتعطي للأجانب امتيازات جديدة وشاملة تتعارض شكلا ومضمونا مع متطلبات السيادة والاستقلال للدولة العثمانية⁽²¹⁾.

أما فرنسا فقد عملت على استغلال الامتيازات الممنوحة لها في المعاهدة السابقة، وراح التجار الفرنسيون يتدفقون على بلاد السلطان، وتولت غرفة تجارة مرسيليا الإشراف على النشاط التجاري الفرنسي الواسع النطاق في أرجاء البلاد العثمانية⁽²²⁾. وواصلت فرنسا تأكيد نفوذها وتعزيز امتيازاتها بعدة اتفاقيات لاحقة، تستمد مبادئها الرئيسية من المعاهدة السابقة؛ ففي الأول من شباط عام 1553 تم

التوقيع على معاهدة امتيازات جديدة، تتألف من تسعة بنود، تتعلق في معظمها بالتجارة البحرية وما يتصل بها⁽²³⁾. وفي عهد السلطان سليم الثاني (1566-1574) عقدت معاهدة امتيازات جديدة مع الملك الفرنسي شارل التاسع في الثامن من تشرين أول عام 1569، تتألف من ثمانية عشر بنداً، تشبه إلى حد كبير بنود معاهدة 1535، وتمنح لفرنسا امتيازات تجارية وملاحية؛ إذ إن السفن الفرنسية ستملك مطلق الحرية في الإبحار في المياه العثمانية والموانئ التابعة لها، وعلى السفن الأوربية، أن ترفع علم فرنسا ليسمح لها بدخول المياه والموانئ العثمانية، والرسوم الجمركية تقتصر على ما نسبته 5٪، والرعايا والتجار الفرنسيين يخضعون لحماية سفيرهم وقناصلهم في إسطنبول والإسكندرية وطرابلس والشام والجزائر⁽²⁴⁾.

وفي عهد السلطان مراد الثالث (1574 - 1595) تم تجديد الامتيازات في معاهدة سنة 1581 التي أكدت أن التجارة الأوربية تجري برعاية العلم الفرنسي⁽²⁵⁾، وللرهبان الكاثوليك بناء دير في محلة البيك أوغلي بإسطنبول. ومن حيث التشريعات السلطانية الهمايونية؛ فإن السفير الفرنسي يتقدم على غيره من السفراء⁽²⁶⁾.

ونالت فرنسا في عهد السلطان أحمد الأول (1603-1616) تجديداً لامتيازاتها في معاهدة جرى توقيعها في 20 أيار 1604، وهي من أكثر المعاهدات سعة وشمولاً، وتضمنت الإشارة إلى مسألة حق فرنسا في حماية المسيحيين الكاثوليك في الشرق⁽²⁷⁾.

وهذه المعاهدة تعد معاهدة امتيازات حقيقية، تجاوزت مسألة التسهيلات بكثير، ولا تشير إلى مبدأ المعاملة بالمثل⁽²⁸⁾.

وجرى توقيع معاهدة امتيازات جديدة في الخامس من حزيران لعام 1673، وقد خفضت الرسوم الجمركية إلى 3 ٪، كما تم في هذه المعاهدة إيراد تسع عشرة مادة جديدة تتعلق بالأماكن المقدسة في فلسطين⁽²⁹⁾.

وجاء الوقت الذي تستغل فيه فرنسا الأزمات التي تعانيها الدولة العثمانية لتوسيع امتيازاتها⁽³⁰⁾، عندما حصلت على معاهدة امتيازات جديدة تفوقت على سابقتها، وكان لها ذلك في عهد السلطان محمود الأول (1730-1754)؛ فقد جرى توقيع معاهدة جديدة عام 1740، نالت فرنسا بموجبها امتيازات تجارية ودينية جديدة؛ منها السماح للفرنسيين والأوربيين بزيارة الأماكن المقدسة تحت العلم الفرنسي⁽³¹⁾، كما نصت على منح فرنسا مكانة الدولة الأولى بالرعاية، وقد

جمعت في طياتها جميع المعاهدات السابقة، وأكدت صفة الديمومة التي تتمتع بها هذه المعاهدة، بخلاف ما كان سائدا منذ معاهدة 1535، بحيث كان يتم تجديد المعاهدة عندما يتولى سلطان عثماني جديد أو ملك فرنسي جديد⁽³²⁾.

وبعد توقيف العمل بالامتيازات الممنوحة لفرنسا جراء غزوها لمصر (1798-1801)، تم تجديد الامتيازات في التاسع من تشرين أول لعام 1801، وفي هذا التجديد أضيفت امتيازات جديدة من أبرزها حرية التجارة والملاحة الفرنسية في البحر الأسود⁽³³⁾.

ولما شعرت فرنسا بأخطار المنافسة البريطانية والألمانية، وخوفا على امتيازاتها ومصالحها، عمدت إلى العمل على تجديد الامتيازات الممنوحة لها، وكان لها ذلك في الفترة ما بين عامي 1913-1914، عندما حصلت على تجديد يؤكد امتيازاتها في مجالات الرسوم الجمركية والقروض والسكك الحديدية والموانئ البحرية، والمؤسسات الثقافية والتبشيرية⁽³⁴⁾.

2- الامتيازات الممنوحة لبريطانيا (إنجلترا):

حرصت إنجلترا على الحصول على امتيازات مماثلة لما حصلت عليه فرنسا عام 1535، وظلت تسعى، حتى تحقق لها ذلك عام 1553، عندما حصل التاجر الإنجليزي أنطوني جينكسون (Anthony Jenkinson) من السلطان سليمان القانوني على امتيازات تجارية تتعلق بحرية التجارة والدخول إلى الموانئ العثمانية بالسفن الإنجليزية، لكن تحت الراية الفرنسية⁽³⁵⁾. وفي آيار (مايو) 1580 حصلت إنجلترا على اتفاقية امتيازات تجارية، وعلى حقها في فتح قنصلية تابعة لها في الأستانة⁽³⁶⁾؛ وهو مما أسهم في ترسيخ النفوذ الإنجليزي وتعزيزه في الشرق، وجعل الأمر يستوجب تأسيس شركة الليفانت الإنجليزية (The English Levant Company) في الحادي عشر من أيلول عام 1581⁽³⁷⁾، بهدف تنمية التجارة الإنجليزية في شرق المتوسط.

وتم تجديد الامتيازات الإنجليزية في عهد السلطان أحمد الأول (1603-1616)، ففي عام 1604 سمح للسفن الإنجليزية بالإبحار تحت الراية الإنجليزية في المياه والموانئ العثمانية، وشملت الراية الإنجليزية في البداية التجارة الهولندية، وبعد عامين توسعت لتشمل جميع السفن الأوروبية، باستثناء التجار الفرنسيين والبنادقة، وجددت في عهد السلطان مراد الرابع (1623-1640)، ثم جددت عام 1641 في عهد السلطان إبراهيم الأول (1640-1648)، كما جددت في عهد السلطان محمد الرابع (1648-1687) 1675⁽³⁸⁾، وسميت المعاهدة الجديدة

بالمعاهدة النهائية للامتيازات بين الإمبراطورية العثمانية وإنجلترا. The Final Treaty of Capitulations: The Ottoman Empire and England⁽³⁹⁾.

وعقدت معاهدة جديدة بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية تتعلق بالتسهيلات الممنوحة للتجار الإنجليز في البحر الأسود في 30 أكتوبر 1799⁽⁴⁰⁾، وفي الخامس من كانون الثاني 1809، تم توقيع معاهدة الدردنيل: معاهدة السلام والتجارة والتحالف السري Treaty of Peace, Commerce, and Secret Alliance (Dardanelles) Great Britain and the Ottoman Empire⁽⁴¹⁾.

وهذه المعاهدة تؤكد في مادتها الرابعة الالتزام بجميع الامتيازات التي سبق إقرارها في معاهدة 1675، والمعاهدات التي سبقتها⁽⁴²⁾. واستغلت بريطانيا العظمى الأزمة بين السلطان العثماني ومحمد علي، خاصة عندما طالبت الدولة العثمانية النجدة والمساندة من بريطانيا مقابل منحها جميع الامتيازات التي تطلبها⁽⁴³⁾. ووقعت معاهدة تجارية في 16 آب 1838 Commercial Convention (Balta Liman): Britain and the Ottoman Empire⁽⁴⁴⁾.

وقد حظرت هذه المعاهدة جميع الاحتكارات، وفرضت ضرائب بنسبة 3% على الواردات و12% على الصادرات و3% على التجارة العابرة (الترانزيت)، يضاف إليها 2% بدلا من الرسوم الأخرى التي يدفعها المستوردون. وتسري هذه المعاهدة على جميع أنحاء الإمبراطورية ومصر على وجه الخصوص، وسرعان ما انضمت الدول العظمى إلى هذه الاتفاقية⁽⁴⁵⁾. ومن الواضح أن هذه المعاهدة قد خفضت الرسوم الجمركية إلى حد يجعل "الضرائب على البضائع المنتجة محليا والمتداولة بين المناطق الداخلية تعادل ثلاثة أضعاف الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة؛ وهو مما عطل الفعاليات الاقتصادية المحلية"⁽⁴⁶⁾.

وقد أفادت بريطانيا من مجموعة المعاهدات الدولية المشتركة التي عقدتها القوى الأوروبية مع الدولة العثمانية، ونالت من خلالها مزيدا من الامتيازات، كما حدث في معاهدات لندن 1840⁽⁴⁷⁾، ولندن 1841⁽⁴⁸⁾، وباريس 1856⁽⁴⁹⁾، ومعاهدة 1861⁽⁵⁰⁾.

3- الامتيازات الممنوحة لروسيا:

سعت روسيا منذ أواخر القرن الخامس عشر إلى بناء علاقات قوية مع الدولة العثمانية، خاصة في المجالات التجارية؛ ففي عام 1492 فشلت في نيل موافقة الدولة العثمانية على افتتاح سفارة روسية في إسطنبول⁽⁵¹⁾. لكنها حصلت عام 1515 على موافقة بالسماح للتجار الروس بحرية التجارة على سواحل البحر

الأسود. وقد عمل الروس على التغلغل في البسفور في بدايات القرن السابع عشر⁽⁵²⁾.

وحصلت روسيا على اتفاقية في عام 1700 تركز على الجوانب التجارية، ومسألة حماية الرعايا المسيحيين⁽⁵³⁾. لكن الفشل ظل حليفها في الحصول على معاهدة سلم وتجارة تعترف لها بحرية التجارة في البحر الأسود⁽⁵⁴⁾.

وفي القرن الثامن عشر عمدت روسيا إلى استغلال بشع للمعاهدات التي كانت تعقدها مع الدولة العثمانية في نهاية كل حرب تنشب بين الطرفين؛ فكانت في كل معاهدة تحصل على امتيازات جديدة؛ إذ انتزعت في معاهدة كوجك قينارجه عام 1774⁽⁵⁵⁾ امتيازات اقتصادية ودينية وقانونية، إلى جانب التنازلات بخصوص السيادة العثمانية على البحر الأسود والمضايق، إضافة إلى عدد من الشروط العسكرية، والتمتع بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها رعايا الدول الأكثر رعاية؛ مثل فرنسا وبريطانيا⁽⁵⁶⁾، وإنشاء قنصليات روسية في أرجاء الدولة، والسماح بإقامة كنيسة أرثوذكسية في الأستانة، بإشراف أساقفة روس. لكن الباب العالي أوقف العمل بجميع الامتيازات الممنوحة للتجار الروس بموجب هذه المعاهدة في حزيران 1806⁽⁵⁷⁾.

واستغلت روسيا - كعادتها - معاهدة سان ستفانو عام 1878 لتنتزع امتيازات جديدة من الدولة العثمانية؛ وهو مما أثار غيرة الدول الأوروبية الأخرى وغيظها، وفي طليعتها إنجلترا التي طالبت بامتيازات شبيهة لصالحها. فكان لها ذلك عندما نزل السلطان العثماني لها عن قبرص مقابل تعهدها بمساعدته على مواجهة التهديدات الروسية⁽⁵⁸⁾.

4- الامتيازات الممنوحة لهولندا:

ظلت هولندا تمارس التجارة مع البلاد العثمانية تحت الراية الفرنسية، وبدون اتفاق خاص، إلى أن حصلت على أول اتفاقية امتيازات عام 1612، على غرار البندقية وفرنسا وإنجلترا، وبالرغم من احتجاج جميع هذه الأطراف التي خشيت من تسرب المنافسة الهولندية إلى مجال تجارتها وامتيازاتها في الشرق⁽⁵⁹⁾. وقد جدد هذا الاتفاق في الأعوام 1624، و1639، و1641، و1645، وبدأت هولندا تظهر بوصفها منافسا لإنجلترا⁽⁶⁰⁾، وحصلت على اتفاق امتيازات.

وفي عهد السلطان محمد الرابع (1648-1687)، وفي عام 1678 وقعت معاهدة مع هولندا "جمهورية الولايات المتحدة للبلاد المنخفضة"، مكونة من ستة عشر بندا عام 1668 عن حرية التجارة في إستانبول وأزمير وحلب، والتمتع

بتعرفة جمركية منخفضة، وافتتاح وكالات تجارية في الموانئ التركية⁽⁶¹⁾. تمنحها امتيازات مماثلة لما تتمتع به فرنسا وإنجلترا، إضافة إلى تعهد السلطان بحماية رعاياها، وجددت مرات عدة.

5- الامتيازات الممنوحة للنمسا:

بذلت النمسا منذ بدايات القرن السابع عشر جهودًا كبيرة للحصول على امتيازات تجارية ثابتة منتظمة، لكن جهودها كانت تصطدم بمعارضة البنادقة والفرنسيين⁽⁶²⁾. وهناك إشارة تفيد أنها حصلت على نوع من الامتيازات منذ عام 1617⁽⁶³⁾. وفي عام 1665 صدر فرمان مناسب للتجارة النمساوية، وأنشأت النمسا شركة لتجارتها في الشرق، لكن هذه الشركة لم تعمر طويلاً؛ إذ اختفت في عام 1682⁽⁶⁴⁾.

وأفادت النمسا من معاهدة كارلوفتز عام 1718⁽⁶⁵⁾؛ فحصلت على امتيازات جديدة تتعلق بمسألة الحماية الدينية وعلاقتها بالكاثوليك في البلاد العثمانية؛ وهو مما أتاح لها فيما بعد التذرع بحماية الكاثوليك، ونالت امتيازات تجارية تعطيها الحق في حماية التجار الأجانب في البلاد العثمانية، كما نصت هذه المعاهدة على حق النمسا في نشر قنصلياتها في أرجاء الدولة العثمانية⁽⁶⁶⁾.

وفي عام 1729 أنشأت النمسا شركة الشرق، لها وكالات في بريتا وسالونيك وإستانبول، لكن حرب 1736-1739، قضت عليها. وفي عام 1754 أنشئت شركة أخرى⁽⁶⁷⁾. وحصلت في 24 شباط 1784 على تعهد (Sent) من الصدر الأعظم يعطي للنمسا حق الملاحة الحرة غير المقيدة بشروط لسفنها التجارية في البحر الأسود، وفي عبور السفن النمساوية للمضايق، وفيما بعد كانت النمسا عضواً فاعلاً في المؤتمرات الدولية التي فرضت مزيداً من التنازلات على العثمانيين باسم الامتيازات، ولعل مشاركتها في مؤتمر لندن 1840⁽⁶⁸⁾ ومؤتمر لندن 1841 يوضح ذلك⁽⁶⁹⁾.

6- الامتيازات الممنوحة للولايات المتحدة:

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1797 الحصول على معاهدة امتيازات من الدولة العثمانية، لكنها لم تفلح في الحصول على ذلك. وتجددت المحاولات في عام 1803 عندما أرسلت أحد كبار تجار فيلادلفيا قنصلاً لها في أزمير، لكنه فشل في نيل اعتراف الحكومة العثمانية الرسمي. وتواصلت الجهود الأمريكية في عامي 1808 و1810. وبالرغم من ذلك بقيت تجارتها تحت حماية شركة الليفانت الإنجليزية، لكن الشركة المذكورة قررت في عام 1811 سحب

حمايتها عن السفن الأمريكية؛ فقرر الباب العالي رفع قيمة الضرائب المفروضة على السفن الأمريكية بمقدار الضعف، وهذا دفع تاجرا أمريكيا في أزمير يدعى أوهلي (Ohly) إلى الاحتجاج والرفض، ونجح في الحصول على ما يمكن تسميته "معاهدة خاصة"، جعلت التجارة الأمريكية تتمتع بالامتيازات الممنوحة للدول الأولى بالرعاية كفرنسا وبريطانيا⁽⁷⁰⁾.

وتمكنّت الولايات المتحدة في أعقاب هزيمة الدولة العثمانية في حرب اليونان وتحطم أسطولها في معركة نافرينو (1827)، أن تحسن استغلال ظروف العزلة التي تعيشها الدولة العثمانية؛ فدخلت في مفاوضات مع الدولة العثمانية توجت بتوقيع اتفاقية تجارة وملاحة في 7 أيار 1830⁽⁷¹⁾.

ونصت هذه المعاهدة على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية بين الطرفين، ومعاملة الدول الأولى بالرعاية، والسماح للسفن الأمريكية بعبور المضائق والدخول إلى البحر الأسود. وقد أجاز البيت الأبيض المعاهدة في 1 شباط 1831، بعد أن رفض البند السري الملحق بها الذي ينص على دعم الولايات المتحدة للدولة العثمانية في مجال إعادة بناء أسطولها. وقد أجازت الحكومة العثمانية الاتفاق بعدم ارتياع في الخامس من تشرين الأول 1831⁽⁷²⁾، وبهذا عُين قائم بالأعمال الأمريكية في الأستانة، وعدد من وكلاء القناصل الأمريكيين في البلاد العثمانية، ومن ضمنها الولايات العربية، وأصبح هؤلاء القناصل يعملون على حماية التجار والتجارة الأمريكية بموجب نظام الامتيازات⁽⁷³⁾.

7- الامتيازات الممنوحة لألمانيا:

حصلت بروسيا على اتفاق امتيازات تجارية في عام 1761، وجدد في امتياز مشترك مع إسبانيا في عامي 1779 و1782. وتوصلت ألمانيا إلى امتيازات تجارية في البلاد العثمانية عندما وقعت معاهدة تجارية بين الدولة العثمانية والاتحاد الجمركي الألماني عام 1841⁽⁷⁴⁾. وأفادت ألمانيا من المعاهدة الجماعية التي عقدت عام 1862 بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وبروسيا واتحاد الجمارك الألماني والسويد والنرويج والدانمرك والنمسا، وأفادت كذلك من معاهدات ثنائية عقدتها مع الدولة العثمانية في 1887 و1890⁽⁷⁵⁾.

وظهرت ألمانيا بعد مؤتمر برلين 1878⁽⁷⁶⁾ بوصفها قوة كبرى تريد النفوذ إلى الشرق بحثا عن مجالات واسعة للاستثمار المالي والأسواق، وبحثا عن المواد الأولية والغذائية، وللتوسع الاقتصادي بصورة وأشكاله كافة⁽⁷⁷⁾.

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر تعززت العلاقات العثمانية -

الألمانية، وتزايد التغلغل الاقتصادي الألماني في أرجاء البلاد العثمانية، خاصة في مجالات السكك الحديدية، وإنشاء البنوك؛ كالبنك الألماني - الفلسطيني Die Deutsche Palestina Bank، وبنك المشرق عام 1904، وبنك الشرق الأدنى Deutsche Orient Bank 1905، والشركة العثمانية للخطوط الحديدية الأناضولية، وشركة حديد أزمير - قسبة⁽⁷⁸⁾.

وهذه المؤسسات كانت تستثمر في مجالات التجارة والصناعة والسكك الحديدية ومشاريع الري الكبرى، وتقديم القروض للدولة العثمانية⁽⁷⁹⁾.

8- الامتيازات الممنوحة للدول الأوروبية الأخرى:

وقد حصلت معظم الدول والممالك الأوروبية على امتيازات متنوعة من الدولة العثمانية؛ مثل إسبانيا في الأعوام 1782، و1783، و1789، والبرتغال في عام 1834، ونابولي وسليسا في عام 1851، وسويسرا في عام 1737، وبولونيا في الأعوام 1640، و1668، و1678⁽⁸⁰⁾. وهناك كثير غيرها، فهذه مجرد أمثلة.

9- الامتيازات في مؤتمرات ومعاهدات الصلح:

عندما دخلت المسألة الشرقية دورها الثاني؛ إذ كانت الدولة العثمانية تعاني من الضعف والانحطاط بشكل تدريجي، والأطماع الأوروبية تتزايد، والتنافس الأوروبي يتضاعف، بدأت الدول الأوروبية تستغل كل مؤتمر أو معاهدة للصلح - في أعقاب الحروب المفروضة على الدولة العثمانية - لانتزاع مزيد من التنازلات وفرض امتيازات جديدة⁽⁸¹⁾. إن معاهدة كارلوفنتز مع النمسا 1718 تعد نقطة تحول في هذا الميدان؛ فقد فتحت للنمسا وغيرها من الدول باب التدخل باسم حماية الأقليات الطائفية في الأراضي العثمانية⁽⁸²⁾، وفي معاهدة كجك قينارجة عام 1774 استطاعت روسيا انتزاع امتيازات دينية تخص حمايتها للأرثوذكس⁽⁸³⁾.

ويأتي في سياق المؤتمرات المنعقدة لفرض السياسات الأوروبية على الدولة العثمانية، وحماية الامتيازات والمصالح الأوروبية في البلاد العثمانية، مؤتمر لندن (15 تموز - 7 أيلول 1840) بمشاركة بريطانيا وبروسيا وروسيا والنمسا والدولة العثمانية⁽⁸⁴⁾، ومعاهدة لندن (13 تموز 1841) بمشاركة بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا والدولة العثمانية⁽⁸⁵⁾، ومعاهدة باريس 1856 التي رفضت طلب الدولة العثمانية المتعلق بإعادة النظر في الامتيازات أو إلغائها، بل رفضت هذه المعاهدة تجديد الامتيازات الممنوحة للدول الأوروبية رغما عن أنف الدولة العثمانية⁽⁸⁶⁾.

ولعل من أوضح الأمثلة على المؤتمرات الأوروبية المخصصة للبحث في أدق الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، المؤتمر الذي عقدته الدول في مدينة إستانبول في 23 كانون أول 1876 بمشاركة (بريطانيا وفرنسا والنمسا وهنغاريا وألمانيا وإيطاليا وروسيا والباب العالي)، وكانت غايته الضغط على السلطان عبد الحميد الثاني لكي يسرع خطوات الإصلاح، ولاسيما في البلقان، ووقعت ست دول بروتوكول لندن في 31 آذار 1877 الذي أكد فيه الموقعون ضرورة تحسين أوضاع المسيحيين في تركيا، وكذلك المطالبة بإجراءات إصلاحية فورية⁽⁸⁷⁾.

ثالثاً: آثار الامتيازات الأجنبية وانعكاساتها:

من الواضح أن الامتيازات بدأت بوصفها منحة تتفضل الدولة العثمانية بتقديمها لمن تشاء من الدول الأجنبية، ولخدمة السياسات والمصالح العثمانية. وكانت البدايات تقتصر على امتيازات تجارية ودينية وقانونية لا تشكل خطراً كبيراً على إمبراطورية عظيمة وقوية كالإمبراطورية العثمانية. لكن بالرغم من تبدل الأحوال وتغير الأوضاع، فإن السياسات العثمانية تجاه مسألة الامتيازات كانت قاصرة عن إدراك المخاطر، وعاجزة عن استشراف المستقبل الذي بدأت تتراءى صورته مع مرور الوقت.

ولقد أحسنت الدول الأوروبية استغلال نظام الامتيازات لترسيخ نفوذها وتحقيق أطماعها. وبدأت تفرض الامتيازات على الدولة بالقوة، وتتزعمها بأساليب مختلفة لتوسع مجالاتها في ميادين التجارة، والملاحة، والقانون والقضاء، والاستثمارات، والضرائب والرسوم، والميادين السياسية والدينية والعسكرية كافة⁽⁸⁸⁾.

1- في ميدان حماية الأقليات والطوائف والمقدسات الدينية:

أما في ميدان الامتيازات الدينية والتدخل في الشؤون الخاصة بالطوائف المسيحية في الدولة العثمانية، فقد نالت الدول الأوروبية من خلال معاهدات الامتيازات الفرصة الذهبية لمنازعة الدولة العثمانية في أدق اختصاصات السيادة. وقد استغلت الدول الأوروبية مسألة رعاية المقدسات والطوائف المسيحية لتكون ورقة رابحة تخدم أطماعها الاستعمارية، بالرغم من التسامح الذي تعاملت به الدولة العثمانية مع الأقليات الدينية وتطبيقها لنظام الملل؛ إذ كان لكل ملة رئيس ورجال دين يتولون إلى جانب الأمور الدينية، الفصل في الأحوال الشخصية بين الأتباع، وتوافرت للطوائف الدينية الحريات الدينية نفسها المتوافرة للطائفة الأرثوذكسية أو للكنيسة الأرثوذكسية التي تعاملت معها الدولة العثمانية بوصفها "الكنيسة الوطنية"⁽⁸⁹⁾.

لقد حرصت فرنسا ومنذ معاهدة الامتيازات لعام 1535 على الحصول على

بعض الامتيازات المتعلقة بالشئون الدينية، لكن في هذه المعاهدة لا تظهر أية نصوص صريحة حول حماية المقدسات أو الرعايا المسيحيين⁽⁹⁰⁾، لكنها في معاهدة عام 1604 حصلت على بند يعطي للرعايا الفرنسيين حرية زيارة الأماكن المقدسة، وكذلك رعايا الدول الصديقة والحليفة لها، وفيها حديث عن حماية فرنسا للمسيحيين⁽⁹¹⁾. وبعد ذلك حصلت على موافقة السلطان سليم الثاني بدخول الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية إلى البلاد العثمانية والإقامة فيها، والسماح للرهبان الكاثوليك ببناء كنيسة في محلة البيك أوغلي بإستانبول، وخصهم بشرف خدمة الأماكن المقدسة في القدس، وشمول جميع الكاثوليك بحماية فرنسا. وظلت هذه الامتيازات في توسع مستمر، إلى أن جاء الوقت الذي بدأت فيه فرنسا تدعي لنفسها حق حماية جميع مسيحي الشرق⁽⁹²⁾.

ولقد حققت فرنسا فوائد كثيرة من إظهارها لنفسها في هيئة الحامي لمسيحي الشرق، فقد ساعدها ذلك على تسريب نفوذها وانتشار مصالحها ولغتها على نطاق واسع، كما أفادت التجارة الفرنسية من المبشرين الذين كانوا العيون والعملاء والمروجين لتجارة فرنسا بل لسياساتها في المناطق التي يقيمون فيها.

ومن الأمثلة في هذا الشأن، العلاقة الخاصة بين فرنسا والموارنة في لبنان، وما شهدته من تحالف وثيق، هيأ لفرنسا التدخل في بلاد الشام، بحجة حماية الموارنة، ومنذ إعلان لويس الرابع عشر 1646 تبني فرنسا للقضية المارونية تطورت العلاقة لتصل إلى حد الاحتلال العسكري للبنان 1860، وأخيراً دفع الأمور في اتجاه فصل لبنان عن بقية أجزاء سورية⁽⁹³⁾.

أما روسيا فقد حاولت إظهار نفسها في صورة المدافع عن الطائفة الأرثوذكسية في البلاد العثمانية، فقد تضمن صلح رادزين (مارس 1681) اعتراف الدولة العثمانية لقيصر روسيا بحقه في حماية الكنيسة الأرثوذكسية في القدس، لكن روسيا بقيت تسعى للحصول على حق حماية جميع أرثوذكس الدولة العثمانية⁽⁹⁴⁾.

وعملت روسيا على استغلال المعاهدات التي تعقدها مع العثمانيين للحصول على امتيازات دينية جديدة، كما حدث في معاهدة كارلوفتس (1718) ومعاهدة كجك قينارجة (1774)، ومعاهدة (خونكارا سكله سي) (1833) التي أعطتها حق حماية المسيحيين الأرثوذكس من رعايا السلطنة⁽⁹⁵⁾.

إن ما نالته فرنسا وروسيا من امتيازات في الشأن الديني، وما حققته من مصالح كبيرة جراء هذه الامتيازات، دفع الدول الأوروبية، إلى السعي الحثيث للحصول على امتيازات مثيلة. فقد حرصت بريطانيا - دوماً - على اغتنام

الأوقات التي يسودها فتور في العلاقات العثمانية - الفرنسية، لتطوير امتيازاتها كافة، ومنها الدينية⁽⁹⁶⁾. والولايات المتحدة الأمريكية أخذت على عاتقها مهمة نشر مبادئ الكنيسة البروتستانتية، وامتازت بدعمها الكثيف للإرساليات التبشيرية البروتستانتية⁽⁹⁷⁾.

أما النمسا فقد سعت لتحصل لنفسها على موقع قدم في ميدان الامتيازات الدينية التي راحت الدولة العثمانية تقدمها - مخطئة - للدول الأجنبية. فأخذت تطالب بامتيازات تتعلق بحمايتها للكاتوليك في الدولة العثمانية، لكنها لم تحصل إلا على حماية كاثوليك ألبانيا، وأقباط مصر العليا، فقد كان منافسها الأكبر في هذا الميدان فرنسا⁽⁹⁸⁾.

وحاولت ألمانيا المشاركة في المنافسات الأوروبية في ميدان الأقليات الدينية، فنالت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) - صديق ألمانيا - حق حماية الكاثوليك التابعين للكنيسة الألمانية في فلسطين؛ وهو مما أغضب فرنسا⁽⁹⁹⁾.

وكانت الدولة العثمانية تقف حائرة عندما يشتد التنافس الأجنبي في هذا الميدان، ولا تدري كيفية التوفيق بين الأطماع المتضاربة، أو كيف تتعامل مع الضغوط المتواصلة من قبل الأطراف الأوروبية المتنافسة. ولعل أوضح مثال في هذا الصدد هو الأزمة الطاحنة التي ألمت بالدولة عندما قرر السلطان عبد المجيد في عام 1852 وبضغط فرنسي هائل، تسليم مفاتيح المقدسات المسيحية في فلسطين للربان الكاثوليك؛ وهو مما أغضب روسيا؛ فطالبت بتنازلات مثيلة للأرثوذكس؛ فأصبح السلطان في حيرة من أمره، لكنه حاول استرضاء روسيا في العام التالي بمنحها حق حماية الرعايا الأرثوذكس؛ وهو مما أثار حفيظة بريطانيا واستجلب احتجاجها، وبدأت تحرض السلطان على التكرار لتعهداته لروسيا؛ وهو مما أسهم في تأزم الموقف بين العثمانيين والروس، وبذلك اشتعلت نيران حرب القرم عام 1854⁽¹⁰⁰⁾.

وكان من ثمار الامتيازات في هذا الميدان، تحول ولاء الأقليات إلى جهات خارجية تبحث عن دعمها ومساندتها مقابل أن تعمل لخدمة أطماع تلك الجهات الخارجية، والتدخل الفرنسي في الأحداث الطائفية المفتعلة في سوريا ولبنان، ومساندة فرنسا وبريطانيا للموارنة والدروز - على التوالي - في الصراعات الطائفية (1841) توضح بجلاء حجم الاختراق الأجنبي عبر النافذة الطائفية، وشرذمة الدولة العثمانية⁽¹⁰¹⁾.

وقد كانت الأقليات تزدد تعلقا بالحماية الأجنبية، لما توفره هذه الحماية من

امتيازات لا يحصل عليها بقية المواطنين، فعندما يحصل أحدهم على حماية من الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، بإصدار براءة حماية بحقه، يصبح متمتعاً بامتيازات عدة تتعلق بالحريات العامة والضرائب، والخضوع لسلطة القنصل والمحاكم المختلطة، كما توفر له فرص العمل والتجارة. وراح كثيرون من أبناء الأقليات يعملون وسطاء للأجانب؛ وهو مما يساعدهم على تكوين الثروات الطائلة⁽¹⁰²⁾، والتمتع بالامتيازات نفسها الممنوحة للتجار الأجانب بموجب اتفاقات الامتيازات الأجنبية، خاصة ما يتعلق منها برسوم الجمارك المخفضة على الاستيراد والتصدير، وتوفر لهم فرصاً أفضل في مجال التعليم في مدارس الإرساليات والسفر المجاني إلى أوروبا⁽¹⁰³⁾. وعمل عدد من أبناء الأقليات الدينية في خدمة الأجانب مترجمين ووسطاء وكلاء للقناصل مفيدون من نظام الامتيازات ومزايا الحماية التي انسحبت على الشخص وعائلته وذريته من بعده⁽¹⁰⁴⁾.

ولقد تهادى السفراء والقناصل في منح البراءات، حتى إنهم كانوا يبيعونها، فوصل ثمنها في الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلى خمسة أو ستة آلاف ليرة، وكان كل سفير يهدي خمسين براءة عند تعيينه، ثم تتجدد الهدية عند تعيين سفير جديد، وهذا يفسر زيادة عدد من تشملهم الحماية الأجنبية، فوصل عددهم في حلب وحدها عام 1793 إلى ألف وخمسمائة مترجم كلهم يعملون في التجارة، وكلهم يعفون من كل الرسوم والضرائب⁽¹⁰⁵⁾.

وقد أفادت الإرساليات التبشيرية والمبشرون كثيراً من الامتيازات الأجنبية في التمدد والانتشار والتوسع في مجالات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي. وقد تمتع هؤلاء بدعم السلك الدبلوماسي الأجنبي في البلاد العثمانية، بل ارتبط التبشير بالسلك الدبلوماسي، وكذا بالامتيازات والتمهيد للاستعمار ونشر النفوذ الأجنبي في البلاد العثمانية⁽¹⁰⁶⁾. ومن الجدير بالذكر أن أول معاهدة امتيازات حقيقية مع فرنسا عام 1535، كانت بتوقيع السفير الفرنسي (De La Forest) وهو راهب من فرسان القديس يوحنا الصليبيين⁽¹⁰⁷⁾.

وشملت مظلة الامتيازات الأجنبية إلى جانب المسيحيين، رعايا الدولة العثمانية من اليهود أيضاً؛ إذ تناقست الدول الأوروبية في الدفاع عنهم والمطالبة بشمولهم بحمايتهم، وقد مارست الدول الأوروبية بخاصة بريطانيا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على الباب العالي ليسمح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، والاستيطان فيها وامتلاك الأراضي هناك⁽¹⁰⁸⁾. ولم يقصر اليهود في الضغط على الدول الأوروبية لتضغط على السلطات العثمانية لتحقيق أهدافهم وتسهيل مهمتهم في أرض فلسطين؛ وهو مما دفع الباب العالي ليصدر في عام 1884 تعليمات تسمح

لليهود بدخول فلسطين بحجة زيارة الأماكن المقدسة، ونص القرار على ألا تتجاوز مدة الزيارة شهرا واحدا، ثم - بعد ضغوط متواصلة - مددت فترة الإقامة إلى ثلاثة أشهر بدلا من شهر واحد⁽¹⁰⁹⁾. ولعل اليهود الروس يعدون من أكثر اليهود الذين استغلوا الامتيازات الممنوحة للرعايا الروس في الدولة العثمانية للهجرة إلى فلسطين منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر⁽¹¹⁰⁾.

2- في ميدان التعليم والثقافة:

عملت الإرساليات التبشيرية على استغلال نظام الامتيازات، وتنافست الدول الأوروبية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية في إيفاد الإرساليات إلى البلاد العثمانية بخاصة إلى بلاد الشام، وافتتحت هذه الإرساليات المدارس والكليات، والمستشفيات، والمطابع، والجمعيات ذات الأغراض الثقافية والخيرية.

وكان التعليم ميدانا مفتوحا أمام الإرساليات، لتقصير الدولة العثمانية في توفير الخدمات اللازمة في هذا الميدان، فانتشرت المدارس الطائفية التابعة للدول الأجنبية⁽¹¹¹⁾ التي عملت على خدمة أغراض هذه الدول، ونشر ثقافتها ولغاتها، وصنع بؤر الولاء والتبعية لها. وشملت المدارس مناطق واسعة من بلاد الشام ومصر، فبلغ عدد المدارس الأمريكية سنة 1860 ثلاثا وثلاثين مدرسة، وافتتحت الكلية السورية الإنجيلية (الجامعة الأمريكية) عام 1866، وكلية القديس يوسف (اليسوعية) عام 1874⁽¹¹²⁾، وعملت في البداية على التدريس باللغة العربية، ثم تحولت عنها إلى الإنجليزية في الجامعة الأمريكية، وإلى الفرنسية في اليسوعية. ويلاحظ تغير موقف الدوائر التبشيرية الاستعمارية التي شجعت العربية في مرحلة أولى لتتصيرها ثم حاربتها لتحقيق أهدافا استعمارية⁽¹¹³⁾.

ولما تنبتهت الدولة العثمانية لمخاطر التعليم التبشيري، اندفعت نحو تفعيل قانون المعارف لعام 1869 في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بإنشاء مدارس حكومية، والعمل على إخضاع المدارس الخاصة للإشراف الرسمي⁽¹¹⁴⁾. والسلطان عبد الحميد الثاني كان لديه شعور صادق بخطورة انتشار المدارس التبشيرية الأجنبية، وندم على السماح لها بالانتشار والتغلغل الذي حدث في عهود ماضية⁽¹¹⁵⁾.

ونشطت الإرساليات الأجنبية في تأسيس عدد من المطابع في حلب ولبنان، ومن أشهرها المطبعة الأمريكية (1834)، والمطبعة الكاثوليكية (1848) في بيروت، وأسس المبشرون الأمريكيون الجمعية العلمية السورية (1847-1850)، وأسس اليسوعيون عام 1850 الجمعية الشرقية الكاثوليكية في بيروت، ثم تأسست الجمعية الأدبية في طرابلس (1850-1876) وغيرها من الجمعيات التبشيرية⁽¹¹⁶⁾.

وهذا النشاط الثقافي الفاعل للإرساليات التبشيرية الأجنبية وضع له نهجا محددا، ألا وهو "تعريب النصرانية وتبصير العربية"، كما يرى الدكتور غرابية⁽¹¹⁷⁾.

ويرى البعض لشدة العلاقة بين التبشير والتعليم عد "تاريخ الأعمال التبشيرية في البلاد الإسلامية، إلى حد كبير، تاريخا للتعليم الأجنبي"⁽¹¹⁸⁾.

وقد ترك النشاط الثقافي والتعليمي للإرساليات الأجنبية، أثارا واضحة في الهوية الثقافية في البلاد العربية، فمنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر بدأت الآراء الغربية ومفاهيم الثورة الفرنسية حول الحرية والإخاء والمساواة تدخل البلاد العربية، وهذه في رأي الدكتور عبد العزيز الدوري - أنتجت بمرور الزمن - نخبة لها اطلاع على بعض جوانب الثقافة الغربية والفكر الليبرالي، وكان لهؤلاء دور في التحديث في المؤسسات والقوانين، وفي التوسع في المدارس الحديثة. وهذا يعني فتح الباب للتيارات الليبرالية⁽¹¹⁹⁾. وشكلت الامتيازات الأجنبية بهذا الشكل مدخلا مهما من مداخل الغزو الثقافي والفكري، وأسهم ذلك في تبلور التيارات الفكرية العلمانية والقومية والتغريبية داخل البلاد العثمانية، وأدكى نيران الصراع القومي والعنقي والطائفي داخل مكونات الجسم العثماني، وهيا الظروف المواتية لتحلل المنظومة العثمانية.

3- في ميدان القضاء والقانون والتشريع:

إن من أخطر ما تضمنته اتفاقيات الامتيازات الأجنبية التي عقدتها الدولة العثمانية، مسألة استثناء رعايا الدول الأجنبية المتمتعة بالامتيازات من الخضوع للقانون العثماني، وهذا انتقاص واضح من مقومات السيادة، خاصة أنه امتد ليشمل جزءا من رعايا الدولة العثمانية المتمتعين بحماية القناصل، ونشأت في هذا السياق المحاكم القنصلية، ثم المحاكم المختلطة، وكانت كل قنصلية تطبق قوانينها الخاصة، وتعطي حق الاستئناف لجهات قضائية خارجية. وجاء يوم ليكون في ولاية مصر العثمانية سبع عشرة محكمة قنصلية تمثل سبع عشرة دولة أجنبية تتمتع بالامتيازات⁽¹²⁰⁾.

وكانت الامتيازات مدخلا مهما من مداخل التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، باسم المطالبة بالإصلاح. وفي هذا الإطار جاء خط شريف كلخانه في 3 تشرين ثاني 1839⁽¹²¹⁾ الذي تضمن وعدا بتنظيم شؤون الدولة وفقا للنظم المرعية في الدول الأوروبية، ثم جاء خط التنظيمات الخيرية 18 شباط 1856⁽¹²²⁾ هدية من السلطان لحلفائه الإنجليز والفرنسيين في حرب القرم الذي أكد ما جاء في خط كلخانه، والإبقاء على الامتيازات الممنوحة للأجانب كالحرية الدينية،

والمساواة، وحق التملك للأجانب والتصرف في الأملاك، والمحاكم المختلطة، وجاء مؤتمر باريس 1856 الذي رفض إلغاء الامتيازات ليؤكد النهج الإصلاحية الذي جاءت به التنظيمات⁽¹²³⁾. وهذه التنظيمات تحدثت عن المساواة المدنية والاجتماعية، كما زادت من ارتباط الأقليات بالأجانب، وأفسحت المجال بشكل أوسع لتسرب النفوذ الأجنبي⁽¹²⁴⁾.

ومما يتصل بهذا الأمر مسألة تحديث التشريعات والقوانين، على النحو الذي يتفق مع التوجهات التغريبية، ويحقق إقصاء الشريعة عن الحياة، ويضمن تحقيق المصالح والأطماع الأجنبية. ولعل استعراض بعض القوانين الصادرة في القرن التاسع عشر يوضح هذا الأمر؛ ففي عام 1840 صدرت مجموعة قوانين جنائية، وأنشئت محاكم نظامية سحبت الدعاوى الجزائية والمدنية من القضاء الشرعي، وفي عام 1847 أنشئت المحاكم المدنية والجنائية المختلطة، وفي عام 1850 صدر القانون التجاري المأخوذ عن القانون الفرنسي، وفي عام 1867 منح الأجانب حق تملك العقارات، وأعيد تنظيم المحاكم النظامية عام 1869، أما قانون إلغاء الأوقاف الدينية فقد صدر عام 1871، لكنه لم ينفذ، وفي عام 1879 فصلت الدعاوى المتعلقة بالأراضي والحدود عن المحاكم الشرعية. وهكذا زحفت التشريعات المقتبسة عن الغرب لتحل محل الشريعة الإسلامية، وهيمن التشريع الغربي على نظام القضاء والتجارة والأراضي والجنائيات⁽¹²⁵⁾.

4- في ميدان التجارة والاقتصاد والمال والأعمال:

تركزت البنود الأساسية لمعاهدات الامتيازات على الجوانب الاقتصادية؛ كالتمهيلات التجارية والملاحية، والرسوم الجمركية والضرائب المخفضة. وقد ترك نظام الامتيازات آثاراً كارثية في بنية الاقتصاد العثماني، حتى إن هناك من يعتقد أن الامتيازات هي البداية الحقيقية للتغلغل الاقتصادي والسياسي، وصولاً إلى تحطيم الدولة العثمانية واقتطاع أجزاء واسعة من أراضيها على أيدي المستعمرين الأوروبيين في القرن التاسع عشر.

عمدت الامتيازات إلى تحطيم النظام الضريبي العثماني الهادف إلى حماية الصناعة والتجارة العثمانية من أخطار المنافسة الأجنبية، وتدخلت في رسم السياسات الضريبية والجمركية على النحو الذي يخدم المصالح الأجنبية، بدون وضع مصالح الدولة العثمانية وسيادتها في الحسبان.

كانت الدولة العثمانية في عام 1535م تفرض رسوماً جمركية متساوية على الصادرات والواردات بلغت ما نسبته 5%، وفي عام 1673م خفضت هذه النسبة إلى 3%⁽¹²⁶⁾، وفي عام 1838 رفعت نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على

الصادرات لتصل إلى 12٪، في حين بقيت النسبة المفروضة على الواردات 3٪⁽¹²⁷⁾، وفي عام 1861م وحدثت النسبة لتبلغ 8٪⁽¹²⁸⁾. وبعد مفاوضات دامت خمسين عاما لتعديل التعرفة الجمركية، نالت الدولة العثمانية موافقة الدول الأوروبية لتتمكن من رفعها إلى 11٪ عام 1907⁽¹²⁹⁾. وبعد دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وإعلانها إلغاء الامتيازات الأجنبية، عمدت إلى رفع النسبة بمعدلات مختلفة: 8٪ على المواد الغذائية، و12٪ على السلع المصنعة جزئيا، و16٪ على السلع التامة التصنيع⁽¹³⁰⁾.

إن التحكم الأجنبي في السياسات الجمركية أثر بشكل واضح في مجمل النشاط الاقتصادي في الدولة العثمانية، كما ترك آثاره في القدرات المالية للدولة، والأسواق، والصناعات والحرف المحلية، وحجم الاستثمار الأجنبي في البلاد العثمانية، وقوة العملة العثمانية الرسمية، وتأثير قطاعات محددة من أبناء الطوائف والأقليات في الحياة الاقتصادية، ومن ثم الاجتماعية والسياسية.

إن فرض نسبة منخفضة من الرسوم الجمركية على الواردات وتجميد هذه النسبة إلى فترات طويلة بغض النظر عن التطورات الاقتصادية المتلاحقة، فتح الأسواق العثمانية أمام تدفق سيل البضائع الأوروبية، لا شك أن تحطيم الحواجز الجمركية وضع الصناعات والحرف المحلية في مأزق كبير، ولم تكن المعادلة في صالح الصانع والحرفي والمنتج والتاجر العثماني، فقد حلت المصائب بقطاع الصناعات والحرف اليدوية المحلية⁽¹³¹⁾.

كان الضرر الذي لحق بالحرف والصناعات المحلية كبيرا، ففي تقرير فرنسي صادر عام 1845، يتضح مدى التراجع؛ فقد هبط عدد الأنوال في حلب إلى 1500، وفي دمشق إلى 1000، بعد أن كان العدد الإجمالي فيها سابقا 12.000 نول، وفي سنة 1862 يقول تقرير بريطاني إن عدد الأنوال في حلب قد هبط في خلال السنوات العشر السابقة من 10.000 إلى 2800، كما هبط الإنتاج من 4 ملايين إلى 1.5 مليون قطعة. ويذكر تقرير حكومي تركي صادر عام 1868 أن عدد مصانع الأقمشة في إستانبول هبط في السنوات الثلاث والأربعين السابقة من 2750 إلى 25 مصنعا، وهبط عدد أنوال القماش المقصب من 350 نولا إلى أربعة أنوال فقط، كما هبط إنتاج مصانع القطن والحريز في بورصا من حوالي 20.000 قطعة من القماش سنة 1843 إلى 13 ألف قطعة سنة 1846، وفي سنة 1863 هبط الإنتاج إلى 3.000 قطعة⁽¹³²⁾.

وبدا واضحا أن الدولة العثمانية بفعل الامتيازات الأجنبية وتأثيراتها قد أخذت ترتبط بالسوق العالمية على نحو سلبي وغير متكافئ، وأصبحت مجرد متخصص

في إنتاج المواد الخام الأولية اللازمة للصناعات الأوربية وتصديرها، إلى جانب تحويلها إلى سوق استهلاكي ضخم للسلع الأوربية، وكذلك مجالا رحبا لتوظيف رعوس الأموال وتوظيفها⁽¹³³⁾.

والدكتور عبد العزيز الدوري يتحدث عن آثار فتح الأسواق العربية العثمانية أمام البضائع الأوربية، فيرى أن ذلك قد "أثر في الزراعة وملكية الأرض، في الاتجاه إلى توسيع الإنتاج الزراعي للأسواق الخارجية، وفي مقدمتها القطن في مصر، والحرير والقطن في سوريا ولبنان، وفي التوسع في الملكية الخاصة للأرض على حساب أراضي الدولة والأرض المشاع والقبيلة"⁽¹³⁴⁾.

كانت العملة العثمانية من ضحايا الامتيازات؛ فقد أخذت العملات الأجنبية تتدفق على البلاد العثمانية، وشاع استخدامها على نطاق واسع، وقد انخفضت قيمة العملة العثمانية؛ وهو مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة، وهذا أثر سلبا في نوعية حياة المواطن وزادها سوءا⁽¹³⁵⁾.

وأوجدت الامتيازات قطاعا محددا من أبناء الأقليات يقتسمون مع الأجانب إدارة الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، خاصة في ميدان التجارة الخارجية، لقد أفاد الرعايا الأجانب - ومن تعاون معهم وارتبط بهم من الأقليات - كثيرا من نظام الامتيازات الأجنبية، في حين تراجع دور المواطن المسلم العثماني ليقصر على فلاحه الأرض، وتقديم الأيدي العاملة غير الماهرة، والجندي⁽¹³⁶⁾، وتركزت الثروة في أيدي طبقة من التجار والوسطاء الذين سهلوا تصريف البضائع الأوربية في البلاد، كما صدروا المواد الخام كالقطن والحرير إلى أوروبا⁽¹³⁷⁾.

وكان معظم الوكلاء التجاريين المحليين من أبناء الأقليات الطائفية، لمعرفتهم باللغات الأجنبية، كونهم حصلوا على فرص تعليم أفضل في مدارس الإرساليات التبشيرية، ولأنهم يتمتعون بالامتيازات وحماية القناصل، وقد تناقضت مصالح وكلاء التجارة الأجنبية مع مصالح الصناع والحرفيين المحليين، فتراجعت مكانة النقابات (تنظيمات الأصناف)⁽¹³⁸⁾. وتمكن أبناء الأقليات من استغلال الظروف المواتية ليحكموا السيطرة على الصناعة والأراضي الخصبة، إلى جانب إحكامهم السيطرة على التجارة الخارجية. والتقرير الصناعي العثماني لعام 1915، أوضح أن 85% من رأس المال المستثمر في المشروعات الصناعية العثمانية مملوك لليونان واليهود والأرمن والأجانب⁽¹³⁹⁾.

وفي التجارة الداخلية كانت نسبة سيطرتهم سنة 1912 تصل إلى 85%، أما في الصناعات والحرف فقد وصلت إلى نحو 88%، وفي قطاع المهن وصلت إلى حوالي 66%⁽¹⁴⁰⁾، وعمل اليهود واليونانيون بكثافة في الوظائف الجمركية، وتحول

اليهود من وسطاء إلى شركاء في التجارة الدولية.

وهناك من يحاول أن يفسر السيطرة شبه التامة للأجانب وأتباعهم من أبناء الأقليات على النشاط الاقتصادي خاصة في مجال التجارة، بالقول إن ذلك ناجم عن "تحفظ الأتراك تجاه الانخراط على نحو مباشر في التجارة الدولية"⁽¹⁴¹⁾، وهناك من يعيد السبب إلى "انغلاق المجتمع الإسلامي"، نافيا أن يكون الأمر نتاج "خطط عميقة وضعها التجار الأجانب والحكومات"⁽¹⁴²⁾. ويوجد من يعيد الأسباب إلى أن العثمانيين الأتراك كانوا "يحقرّون التجارة، ولا يريدون كسب المال إلا عن طريق القتال والسيف"⁽¹⁴³⁾.

من الواضح أن هذه التفسيرات تحاول إهمال الحقائق الأساسية، والقفز عنها إلى البحث عن حجج واهية تبعد الإدانة عن ممارسات الغرب وأنانيته التي تجلت بأشنع صورها من خلال الامتيازات التي بائت تفرض بالقوة إلى أن وصلت إلى حد فرض الاستعمار.

وهذا مانتران يؤكد أن التجارة قد امتزجت بالسياسة بشكل وثيق، وأن الأمر لم يكن "مجرد مسألة حماية لمصالح التجار الأجانب في مواجهة الإدارة العثمانية، بل لتصبح أيضا مسألة خلق ركيزة بشرية موالية على المستوى المحلي، يمكن ممارسة نفوذ سياسي بالاستناد إليها"⁽¹⁴⁴⁾.

انحصرت الاستثمارات التي تدفقت على البلاد العثمانية بتأثير نظام الامتيازات الأجنبية، فيما يعود بالنفع على المصالح الاقتصادية الأوروبية، وبما يحقق لها مزيدا من النفوذ والسيطرة، وتركزت في مجالات تخدم التجارة، وتتصل بالنقل والمواصلات، فاهتمت على نحو خاص ببناء الموانئ وتوسيعها لخدمة الاستيراد والتصدير، ومد خطوط السكك الحديدية، واستغلال المناجم والتعدين، وزراعة الحاصلات اللازمة التي تعد من المواد الخام اللازمة للمصانع والأسواق الأوروبية، وكذلك في مؤسسات الطاقة والمياه والملاحة، إضافة إلى المؤسسات التجارية المختلفة، والبنوك والمصارف⁽¹⁴⁵⁾.

وكان حجم الاستثمار في قطاع البنوك والمصارف كبيرا، فقد أنشئ البنك الإمبراطوري العثماني Bnque Imperiale Ottoman عام 1856 برأس مال فرنسي - بريطاني مشترك، وهو البنك الذي منح امتياز إصدار أوراق النقد عام 1863، وأسهمت الاستثمارات الفرنسية في إنشاء البنك العقاري العثماني Credit Foncier Ottoman وغيرها من البنوك التي نشأت باستثمارات فرنسية وألمانية وغيرها، وقد تولى البنك الإمبراطوري العثماني عمليات التسليف والإقراض للدولة العثمانية، ولعب دورا مهما في إنشاء عدد من المؤسسات الاستثمارية⁽¹⁴⁶⁾.

وفرضت حالة العجز المالي المتصاعدة في الدولة العثمانية، البحث عن القروض الأجنبية، بالرغم من الشروط المجحفة والكلفة والفائدة العالية التي يفرضها الدائنون الأجانب. وقد بدأت الدولة التورط في الديون منذ الربع الثالث من القرن التاسع عشر، فكان أول دين عام أجنبي أبرمته الحكومة العثمانية عام 1854، وتوالى بعد ذلك القروض حتى بلغت عام 1877 مبلغ 268.7 مليون ليرة عثمانية، ووصلت الدولة إلى مرحلة إعلان العجز عن سداد الديون المتركمة منذ عام 1875⁽¹⁴⁷⁾. وبعد مفاوضات شاقة توصلت الدول الأوروبية إلى قرارها بالاتفاق مع الدولة العثمانية بإعلان تشكيل هيئة الديون العمومية (إدارة الدين العام) The Ottoman Public Debt Administration التي ضمت ممثلين عن الدول الدائنة (بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وهولندا)⁽¹⁴⁸⁾.

وقدر إجمالي المبالغ المقرضة في خلال الفترة 1854-1914 بحوالي 399.5 مليون ليرة تركية، منها 135.5 مليون ليرة؛ أي 34% تمثل العمولات والفرق بين القيمة الاسمية وقيمة الإصدار، وبهذا يكون حوالي الثلث من تلك الديون ناجما عن عبء خدمة الديون⁽¹⁴⁹⁾؛ إذ كانت نسبة الفائدة قد وصلت إلى 20% في خلال الأعوام (1860-1880)، واستخدم الدائنون نظام الفوائد المركبة⁽¹⁵⁰⁾. وإذا كانت الديون العثمانية قد بلغت 250 مليون جنيه إسترليني عام 1881⁽¹⁵¹⁾؛ فإنها ارتفعت لتصل إلى (465.7) مليون ليرة تركية في العام 1918 متضمنة ديون الحرب العالمية الأولى، وقد ألغيت ديون الحرب في مؤتمر لوزان (24 تموز 1923) وحدد الدين بنحو (129.4) مليون ليرة تركية ذهباً، مع فائدة بلغت (8.7) مليون ليرة تركية ذهباً، وقسم الدين على ورثة الدولة العثمانية، ومنهم الدول العربية (مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن)⁽¹⁵²⁾.

من الواضح أن تورط الدول العثمانية في الديون الأجنبية، أثمر تشكيل هيئة الدين العام، وهي أحد وسائل التدخل الأجنبي الصريح في صياغة السياسات العثمانية، والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية بحجة استيفاء الديون، وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه التطورات إلى مزيد من الضعف، والاعتماد على الغرب والتبعية له، وتسخير الموارد المالية لخدمة مصالح الدائنين بدون النظر إلى أية اعتبارات تخص المصالح والسيادة العثمانية⁽¹⁵³⁾.

رابعاً: نهاية الامتيازات الأجنبية بنهاية الدولة العثمانية:

تنتهت الدولة العثمانية لمخاطر نظام الامتيازات وسلبياتها، بعد قرون من تطبيقه. وقد تزامن هذا الوعي المتأخر على المخاطر والسلبيات مع تزايد ضعف الدولة وعجزها عن الفكك من جور تلك المعاهدات وقبودها، وأصبح الحديث عن

تعديلها أو إلغائها ضرباً من الخيال، يلاقي معارضة شديدة من قبل الدول الأجنبية المتنافسة، فكان من المحال التوصل إلى اتفاق جماعي مع الدول المتنافسة صاحبة الامتيازات، لتعدد مواقفها وتباينها حيال المسألة⁽¹⁵⁴⁾.

حاولت الدولة العثمانية اغتنام فرصة انعقاد مؤتمر باريس 25 شباط 1856 للمطالبة بإلغاء الامتيازات، متذرة بأن هذا الإلغاء سوف يساعدها على تنفيذ التنظيمات الإصلاحية الواردة في الخط الهمايوني الصادر في (18 شباط 1856)، لكن هذه المطالبة لم تجد الأذن المصغية، فقد رفضت الدول الأوروبية إجراء أية تعديلات على نظام الامتيازات⁽¹⁵⁵⁾.

وفي وقت لاحق تجددت المحاولات العثمانية، فعمد الباب العالي عام 1863 إلى إصدار قرار يحدد شروط تمتع المواطن العثماني بالحماية الفرنسية، وحصرها في الحالات التي يكون فيها مكلفاً بمهمة رسمية من السلطات الفرنسية، وإلغاء منح الحماية الفرنسية بصورة شرفية. لكن هذا القرار لم يمس جوهر الامتيازات؛ إذ إن المادة الثانية من معاهدة برلين المبرمة في 13 تموز 1878 قد أكدت الحقوق الواردة في الامتيازات السابقة⁽¹⁵⁶⁾.

لقد بقيت الدول الأوروبية متشبثة بالامتيازات رافضة إلغائها أو مجرد تعديلها، وهذا رئيس الوزراء الفرنسي بوانكاريه Poincare في ديسمبر 1912 يرفض المساس بهذه الامتيازات التي عدها حقوقاً قومية فرنسية لا يمكن التفريط بها؛ لأن ذلك يعرض - في رأيه - الكرامة القومية الفرنسية إلى الانحطاط، وعملت فرنسا على التمسك بمعاهدات الامتيازات، بل استطاعت التوصل إلى تجديدها في خلال عامي 1913 و 1914، خوفاً من المنافسة الألمانية والبريطانية⁽¹⁵⁷⁾.

وبقيت المطالبة بإلغاء الامتيازات بنداً رئيساً على أجندة الحكومة العثمانية والحركات والجمعيات والشخصيات الإصلاحية⁽¹⁵⁸⁾. وحانت الفرصة المواتية لإلغاء الامتيازات عندما نشبت الحرب العالمية الأولى في آب 1914، فانتهزت الدولة العثمانية الفرصة لتعلن في التاسع من أيلول 1914 قرارها القاضي بإلغاء الامتيازات بدءاً من أول تشرين أول 1914⁽¹⁵⁹⁾، موضحة قرارها بأن هذه الامتيازات من جهة تتعارض مع القواعد القضائية المعروفة في القرن العشرين، كمبدأ السيادة القومية، ومن جهة أخرى تقف حجر عثرة في طريق تقدم الإمبراطورية العثمانية⁽¹⁶⁰⁾. وجاء رد السفراء الأجانب في إسطنبول بمذكرة احتجاج على القرار، وإعلان لتمسك حكوماتهم بنظام الامتيازات⁽¹⁶¹⁾. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عللت رفضها لقرار إلغاء الامتيازات الأجنبية، بأن هذا النظام "ليس نظاماً عثمانياً - مستقلاً" بل هو نتيجة موثيق دولية واتفاقيات دبلوماسية⁽¹⁶²⁾.

وفي اليوم الموعد (الأول من تشرين الأول لعام 1914) الذي حدده الباب العالي لسريان قراره بإلغاء الامتيازات، قرر رفع الرسوم الجمركية، والاستيلاء على دور البريد الأجنبي⁽¹⁶³⁾، وإخضاع الأجانب للقوانين والمحاكم العثمانية⁽¹⁶⁴⁾، في حين قررت ألمانيا والإمبراطورية النمساوية - المجرية، قبولهما بإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية في الخامس من تشرين الأول 1914، وهو اليوم الذي أعلنت فيه الدولة العثمانية دخولها الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا والنمسا⁽¹⁶⁵⁾. وبعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، قرروا في معاهدة سيفر (10 آب 1920) تأكيد فرض الامتيازات الأجنبية عقاباً وإذلالاً للدولة العثمانية. لكن هذه المعاهدة استبدلت بمعاهدة لوزان في 24 تموز 1923⁽¹⁶⁶⁾.

لقد قررت معاهدة لوزان المادة (28) إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، أما في الولايات العربية العثمانية (سابقاً) فقد ظلت سوريا ولبنان والعراق وفلسطين تعاني ويلات هذا النظام، إلى أن دخلت تحت ويلات نظام الانتداب، وفقاً للمادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، ونص نظام الانتداب على إلغاء الامتيازات الأجنبية في البلاد التي يكون الانتداب سارياً فيها⁽¹⁶⁷⁾، في حين ظلت مصر تزرع تحت نظام الانتداب إلى حين عقد مؤتمر مونترية الدولي بسويسرا (12 نيسان 1937) الذي قرر إلغاء نظام الامتيازات في مصر بعد فترة انتقالية تنتهي في 14 تشرين أول 1949، وهو نفسه تاريخ زوال المحاكم المختلطة بوصفه آخر أثر من آثار الامتيازات⁽¹⁶⁸⁾. ومن الواضح أن قبول الدول الأجنبية إلغاء نظام الامتيازات قد جاء في الوقت الذي تؤكد فيه أن هذا النظام حقق كامل أهدافه، وأن الدولة العثمانية قد انهارت تماماً وأصبحت أثراً بعد عين، وأن وريثها الجمهورية التركية الحديثة (العلمانية) ذات ميول غربية واضحة، فقد ألغت نظام السلطنة في تشرين الثاني 1922، كما قرر المجلس الكبير الحاكم في 27 رجب 1342 هـ الثالث من آذار 1924م، إلغاء الخلافة رسمياً، وهو يوم ذكرى الإسراء والمعراج⁽¹⁶⁹⁾.

الخاتمة:

يمكننا القول إن نظام الامتيازات الأجنبية وآثاره في الدولة العثمانية، ومن ثم في البلاد العربية، لم يأخذ بعد حقه من البحث والدراسة، وهو موضوع رحب وفسيح، وينتظر جهودا علمية جادة.

ولعل أبرز قضية أوضحها هذا البحث هي كيفية تحول نظام الامتيازات من سيف في يد "المانح"؛ أي الدولة العثمانية، إلى سيف مصلت على رقبة هذا المانح بمرور الزمن وتبدل الظروف والمعادلات الدولية؛ فقد عمل نظام الامتيازات الأجنبية على التمهيد للتغلغل الأجنبي في الجسم العثماني، وإنهاكه وتفكيكه من داخله، بالانتشار التدريجي الهادف والمبرمج للنفوذ الأجنبي في شايما المجتمع والدولة، وعلى الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية والقضائية والقانونية والتربوية والثقافية كلها.

ومن الواضح أن نظام الامتيازات الأجنبية قد شكل عاملا أساسيا من عوامل انحطاط الدولة العثمانية وتدهورها التدريجي الشامل.

- (1) يعود أصلها إلى اللغة اللاتينية، فقد ورد فيها: Capitulum، Capital، Caput، Capitulatio، بمعنى "تصوص المعاهدة" أو الأساسيات في المعاهدات والخطوط العريضة فيها، انظر: د. وليد العريض، "تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وأثارها، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، م24، ع1، (العلوم الإنسانية والاجتماعية) شباط 1997، شوال 1417، ص145، وانظر: محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914 مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص167.
 - (2) محمد أنيس، مرجع سبق ذكره، ص187.
 - (3) انظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، ط1، 1979، ج1، ص309-310، أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1968، ص118.
 - (4) محمد أنيس، مرجع سبق ذكره، ص187. روبر مانترون، تاريخ لدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، لقاهرة، ط1، 1993، ج1، ص335. THE ENCYCLOPEDIA OF ISLAM, LEIDEN, E.J. BRILL, LONDON, LUZAC & CO. 1971, vol.111, p.1178.
 - (5) انظر: محمد أنيس، مرجع سبق ذكره، ص187. THE ENCYCLOPEDIA OF ISLAM, vol.111, p.1178، ليلي الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989 (جزآن) ج1، ص222-223.
 - (6) Halil Inalcik, The Ottoman Empire: Conquest, Organization and Economy Variorum Reprints, London 1978, p.214.
 - (7) ليلي الصباغ، مرجع سبق ذكره، ج1، ص115-120؛ مانترون، مرجع سبق ذكره، ج1، ص388، وليد العريض، مرجع سبق ذكره، ص148.
 - (8) انظر: ليلي الصباغ، مرجع سبق ذكره، ج1، ص86-90، ص99-102. وليد العريض، مرجع سبق ذكره، ص149. THE ENCYCLOPEDIA OF ISLAM, vol.111, p.1178. د. عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ج2/ص708.
 - (9) محمد فريد بك المحامي، الدولي العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، 1977، ص45.
 - (10) وليد العريض، مرجع سبق ذكره، ص149.
 - (11) المرجع السابق، ص149.
 - (12) المرجع السابق، ص149.
 - (13) الشناوي، مرجع سبق ذكره، ج2، ص708، THE ENCYCLOPEDIA OF ISLAM, J.C. Hure witz, THE MIDDLE EAST AND NORTH، وانظر: vol.111, p.1178 AFRICA IN WORLD POLITICS, ADOCUMENTARY RECORD, New haven and London, Yale University Press, 1915, vol.1, p.1.
 - (14) The Encyclopedia of Islam, vol.111, p.1183. History of Islam, Cambridge University Press, 1970, vol.1A, p327.
- وانظر نص الرسالة التي يرد فيها السلطان سليمان القانوني على استنجد فرانسوا الأول في: إبراهيم أفندي، مصباح الساري، ونزهة الفادي، بيروت، ط1، 1272هـ، ص134-135.

- (15) انظر نص الاتفاقية في: محمد فريد بك المحامي، مرجع سبق ذكره، ص 91-94، وانظر: Hurewitz, p.1.
- (16) انظر: محمد جميل بيه، فلسفة التاريخ العثماني، أسباب انحطاط الإمبراطورية العثمانية وزوالها، 1373هـ / 1954. ص 92؛ وانظر: محمد عبد الباري، الامتيازات الأجنبية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، سلسلة المعارف العامة، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1930، ص 23.
- (17) ليلى الصباغ، مرجع سبق ذكره، ص 198؛ د. يوسف علي رابع الثقفي، معاهدة الامتيازات العثمانية - الفرنسية لعام 941هـ / 1535م، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (جامعة أم القرى)، 6، ع 6، 1402، 1403هـ، ص 154-158؛ إميل خوري، وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، بيروت 1959، ج 1، ص 15، شارل عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 1، 1991، ص 205. قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، مركز دراسات الإسلام والعالم، بيروت - فلوريدا، ط 1، 1994، ص 24؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط 1، 1982، ص 94.
- (18) Halil Inalcik, The Ottoman Empire, p.p. 214-215.
- (19) محمد أنيس، مرجع سبق ذكره، ص 186؛ Lord Kinross, The Ottoman Centuries, The rise and fall of the Turkish Empire, Morrow Quill Paper backs, New York, 1977, p.204.
- (20) محمد جميل بيه، مرجع سبق ذكره، ص 88.
- (21) شارل عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، ص 205. العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 24، أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 94.
- (22) د. محمد رجائي ريان، مصالح فرنسا الاقتصادية في سوريا، 1535-1920، دراسات تاريخية، م 8، ع 3 و 4، 9-12/1987، ص 36؛ محمد فريد بك المحامي، الدولة العلية العثمانية، ص 102-104.
- (23) ريان، مرجع سبق ذكره، ص 36. الشناوي، مرجع سبق ذكره، ج 2، ص 714.
- (24) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 95، العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 21، ص 86، ليلى الصباغ، مرجع سبق ذكره، ص 147، مانتران، مرجع سبق ذكره، ص 336؛ Lord Kinross, the Ottoman Centuries, p.321.
- (25) إميل خوري، وعادل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 18.
- (26) محمد جميل بيه، مرجع سبق ذكره، ص 92.
- (27) حكمت ياسين، السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية 1916-1920، الدار التونسية للنشر، تونس، 1981، ص 14-15، ريان، مرجع سبق ذكره، ص 36؛ إميل خوري وعادل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 18؛ THE ENCYCLOPEDIA OF ISLAM, vol.111, p.1185.
- (28) ليلى الصباغ، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 155.

- (29) مانتران، مرجع سبق ذكره، ص37؛ الصباغ، مرجع سبق ذكره، ص165؛ بيهم، مرجع سبق ذكره، ص94.
- (30) بيهم، مرجع سبق ذكره، ص94-95.
- (31) د. عمر عبد العزيز، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص78؛ العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص21-26.
- (32) محمد عبد الباري، مرجع سبق ذكره، ص25؛ إميل خوري وعادل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ج1، ص28، THE ENCYCLOPEDIA OF ISLAM, vol.111, p.1185.
- (33) د. عمر عبد العزيز عمر، مرجع سبق ذكره، ص78؛ العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص21-26، The Ottoman Centuries, p.485.
- (34) حكمت، مرجع سبق ذكره، ص20؛ ريان، مرجع سبق ذكره، ص48.
- (35) إميل خوري وعادل إسماعيل مرجع سبق ذكره ص170، Hurewitz, p.5.
- (36) Hurewitz, p.8, The Ottoman empires, p.214, p.485.
- (37) Hurewitz, p.10, P485 The Ottoman empires, p.21.
- (38) الشناوي، مرجع سبق ذكره، ج2، ص715-179؛ مانتران، مرجع سبق ذكره، ص372، الصباغ، مرجع سبق ذكره، ج1، ص181-185.
- (39) Hurewitz, p.34.
- (40) Ibid, p.189.
- (41) Hurewitz, p.189.
- (42) الشناوي، مرجع سبق ذكره، ج1، ص217-218، ج2، ص719.
- (43) علي يوسف البلخي، الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام (1831-1840) من خلال الوثائق العثمانية، دراسات تاريخية، ع19-20، نيسان - تموز 1985، ص206.
- (44) Hurewitz, p.265.
- (45) شارل عيساوي، تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة: د. صليب بطرس، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، بدون رقم طبعة، وبدون تاريخ إصدار، ص43-44، وسيشار إليه فيما بعد: عيساوي، الشرق الأوسط.
- (46) د. عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، 1985، بدون دار نشر أو سنة نشر، ص ب، وانظر حول آثار هذه المعاهدة: The Cambridge Encyclopedia of the Middle East And North Africa, Executive Editor: Trevor Mostyn, Advisory Editor, Albert Hourani, Cambridge University Press, Cambridge, 1988. p.92-132.
- (47) انظر النص في: Hurewitz, p.271.
- (48) انظر النص في: Hurewitz, p.279.
- (49) انظر النص في: Hurewitz, p.319.
- (50) انظر النص في: Hurewitz, p.345؛ شارل عيساوي، تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص46.
- (51) محمد فريد بك المحامي، مرجع سبق ذكره، ص70. وليد العريض، مرجع سبق ذكره، ص149. بيهم، مرجع سبق ذكره، ص89.

- (52) مانتران، مرجع سبق ذكره، ص 70. وليد العريض، مرجع سبق ذكره، ص 149. بيهم، مرجع سبق ذكره، ص 89.
- (53) وليد العريض، مرجع سبق ذكره، ص 149.
- (54) إميل خوري، وعادل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- (55) انظر نص المعاهدة في Hurewitz, vol.1, p.92.
- (56) الشناوي، مرجع سبق ذكره ج 1، ص 197.
- (57) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 167؛ زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، ط 2، 1977، ص 27-28؛ الشناوي، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 205.
- (58) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 244 - 247.
- (59) مانتران، مرجع سبق ذكره، ص 336؛ الصباغ، مرجع سبق ذكره، ص 189.
- (60) المرجع السابق، ص 191.
- (61) المرجع السابق، ص 191، ص 193. مانتران، مرجع سبق ذكره، ص 372. بيهم، مرجع سبق ذكره، ص 94. وليد العريض، مرجع سبق ذكره، ص 148-151.
- (62) مانتران، مرجع سبق ذكره، ص 388.
- (63) وليد العريض، مرجع سبق ذكره، ص 150.
- (64) مانتران، مرجع سبق ذكره، ص 388.
- (65) حول آثار هذه المعاهدة وأهميتها انظر: The Cambridge History of Islam. vol. IA, p 354.
- (66) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 157.
- (67) مانتران، مرجع سبق ذكره، ص 431.
- (68) Hurewitz, vol.1, p.271.
- (69) Hurewitz, vol.1, p.279.
- (70) د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بداية الامتيازات الأمريكية في الشرق الأوسط، الدارة، ع 8: 1 تموز 1982 ص 92-94.
- (71) انظر النص Hurewitz, vol.1, p.245.
- (72) د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 98، الشناوي، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 219.
- (73) د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 98.
- (74) وليد العريض، مرجع سبق ذكره، ص 151، Hurewitz, vol. p.279.
- (75) وليد العريض، مرجع سبق ذكره، ص 151.
- (76) انظر نص معاهدة برلين: Hurewitz, vol. p.413.
- (77) د. بطرس أنطوان لبكي، علاقات ولايات بر الشام التجارية مع مصر وبر الأناضول في ظل التوسع الأوربي 1833 - 1914، البحث، م 4، ع 22 (3 و 4/1982)، ص 44.
- (78) د. بطرس أنطوان لبكي، المرجع السابق، ص 44. ريان، مرجع سبق ذكره، ص 43-44؛ Encyclopedia Of Islam, vol.111, p.1185.

- (79) لبكي، مرجع سبق ذكره، ص43-44 وانظر: الامتيازات الممنوحة لألمانيا في مجال السكك الحديدية، Hurewitz.
- (80) Vol.1, p.495, 571, 574, 579. ريان، مرجع سبق ذكره، ص44 - 45؛ و READER BULLAR.
- (81) THE MIDDLE EAST, APOLOITICAL AND ECONOMIC SURVEY, OXFORD UNIVERSITY PRESS, LONDON, p.10.
- (82) وليد العريض، مرجع سبق ذكره، ص148-151، بيهم، مرجع سبق ذكره، ص89، مانتران، مرجع سبق ذكره ص389.
- (83) بيهم، مرجع سبق ذكره، ص95.
- (84) The Cambridge History of Islam, vol.1A, p.354.
- (85) زين نور الدين زين، الصراع الدولي، ص27-28؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص244-245
- (86) HUREWITZ, vol.1, p.271.
- (87) HUREWITZ, vol.1, p.279.
- (88) The Encyclopedia Of Islam, vol. 11, p.1187. HUREWITZ, vol.1, p.319.
- (89) زين نور الدين زين، مرجع سبق ذكره، ص40-41.
- (90) انظر: بيهم، مرجع سبق ذكره، ص94-96. محمد أنيس، مرجع سبق ذكره، ص187. مانتران، مرجع سبق ذكره، ص428-429.
- (91) انظر: عوني فرسخ، الأقطيات في التاريخ العربي منذ الجاهلية وإلى اليوم، منشورات الريس، لندن - بيروت، ط1، 1994، ص183-185.
- (92) انظر: نص المعاهدة في محمد فريد بك المحامي، الدولة العثمانية، ص91-94.
- (93) حكمت، مرجع سبق ذكره، ص14 - 15؛ إميل خوري وعادل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ج1، ص18.
- (94) بيهم، مرجع سبق ذكره، ص92، ص101-102؛ عبد الباري، مرجع سبق ذكره، ص25؛ إميل خوري وعادل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ج1، ص28.
- (95) بيهم، مرجع سبق ذكره، ص103-107. محمد أنيس، مرجع سبق ذكره، ص206؛ د. حسين سلمان سليمان، الحماية العثمانية للتجار الفرنسيين في بلاد الشام، تاريخ العرب والعالم، م6، ع 61، (1983/11)، ص42.
- (96) مانتران، مرجع سبق ذكره، ص373-374.
- (97) بيهم، مرجع سبق ذكره، ص108-109.
- (98) بيهم، مرجع سبق ذكره، ص112؛ إحسان النمر، نظرات وتحقيقات في التاريخ العثماني، بدون تاريخ بدون ناشر، ص157.
- (99) د. عمر فروخ، د. مصطفى الخالدي، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط3، 1983، ص54-55.

- (100) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص125.
- (101) المرجع السابق، ص236.
- (102) بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1968، ص566-571؛ حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية، مطبعة الهلال، 1921، ص74-75؛ العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص26-28. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص207-210.
- (103) شارل عيساوي، تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص154؛ مانتران، مرجع سبق ذكره، ص433.
- (104) شارل عيساوي، تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص154؛ مانتران، مرجع سبق ذكره، ص433.
- (105) العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص87. هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغرب، وأثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، منشورات دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط1، 1997، ج1، ص340.
- (106) د. حسين سلمان، مرجع سبق ذكره، ص39-40، عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص154.
- (107) جب وبوين، المجتمع الإسلامي والغرب، ج1، ص340.
- (108) د. حسين سلمان، مرجع سبق ذكره، ص40؛ عمر فروخ ومصطفى الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص116-117، ص117-121، ص133، د. إبراهيم عكاشة، ملامح عن النشاط التنصيري في الوطن العربي، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1407هـ/ 1987، ص49.
- (109) عمر فروخ ومصطفى الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص133.
- (110) Encyclopedia, Judaica, Keter publishing house ltd. Jerusalem, 1971. vol. p.150-151
- (111) د. أحمد النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، مؤسسة الرسالة، دار البشير، ط2، 1998، ص57، ص62-70، ص75-79؛ د. عبد العزيز محمد عوض، مقنمة في تاريخ فلسطين الحديث 1831-1914، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مكتبة المحتسب، بيروت ط1، 1983، ص50-51، ص62؛ د. خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908-1918، مركز الأبحاث، بيروت، 1973، ص11، Encyclopedia Judaica, vol.5, p.143, p.147, p.149.
- (112) NEVILLE MANDEL, The Arabs and Zionism before world war1, university of Carlifomia Press, London 1976.
- (113) فروخ، مرجع سبق ذكره، ص66-68؛ العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص75. حكمت، مرجع سبق ذكره، ص26-31؛ انطونيوس، مرجع سبق ذكره، ص99.
- (114) العزاوي، مرجع سابق، ص94. حكمت، مرجع سابق، ص30. فروخ. مرجع سابق، ص80-81، ص74-76، ص79-80؛ د. عبد الكريم غرابية، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص282، ص287.

- (115) د. غرايبة، مرجع سبق ذكره، ص 287.
- (116) د. عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط 2، 1980، ص 165.
- (117) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، 1891-1908، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 5، 1986، ص 187.
- (118) د. غرايبة، مرجع سبق ذكره، ص 261-266.
- (119) نفسه، ص 269.
- (120) فروخ، مرجع سبق ذكره، ص 69.
- (121) الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 142.
- (122) بيهم، مرجع سبق ذكره، ص 89-90، د. الدوري، التكوين التاريخي ص 132-133؛ العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 113-114.
- (123) انظر نص خط شريف كلكانه في Hurewitz, vol.1, p.269.
- (124) انظر نصه في: Hurewitz, vol.1, p.315.
- (125) انظر نصه في: Hurewitz, vol.1, p.319.
- (126) د. غرايبة، مرجع سبق ذكره، ص 244، ص 271، أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 211-215.
- (127) طارق البشري، المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي: المستقبل العربي، م 7، ع 71، ص 96-97.
- (128) عبد الباري، مرجع سبق ذكره، ص 27-30. عيساوي، تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط، ص 42، Hurewitz, vol.1, p.1-4.
- (129) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (1800-1914) مركز دراسات الوحدة العربية، 1991 ص 203، ص 630-633، شارل عيساوي، تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط، ص 43-44.
- (130) عيساوي، الهلال الخصيب، ص 204، عبد الباري، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.
- (131) عيساوي، الشرق الأوسط، ص 34-35، عبد الباري، مرجع سبق ذكره، ص 30.
- (132) عيساوي، الشرق الأوسط، ص 48.
- (133) الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 125. الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 5، 1987، ص 133-143. غرايبة، مرجع سبق ذكره، ص 274-275. حكمت، مرجع سبق ذكره، ص 36. شارل عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، ص 89، ص 130، ص 204. شارل عيساوي، الهلال الخصيب، ص 204.
- (134) شارل عيساوي، الشرق الأوسط، ص 278 - 279.
- (135) عبد الكريم رافق، بحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق 1985، ص 142.
- (136) الدوري، (تقديم) كتاب شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص 24.
- (137) عيساوي، الشرق الأوسط، ص 27، عيساوي، الهلال الخصيب، ص 131.
- (138) عبد الكريم رافق، مرجع سبق ذكره، ص 77.

- (139) الدوري، التكوين التاريخي، ص 125-126، تقديم كتاب شارل عيساوي والهلل الخصيب، ص 25. د. علي سلطان، تاريخ سورية في أواخر الحكم التركي، دمشق، 1991، ص 83-90.
- (140) العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 103.
- (141) شارل عيساوي، الشرق الأوسط، ص 171.
- (142) جب وبوين، المجتمع الإسلامي والغرب، ج 1، ص 338-389.
- (143) ماري ملز باتريك، سلاطين بني عثمان الخمسة، تعريب حنا غصن، كامل مروة، كامل صموئيل مسيحة، مطبعة صادر 1933، ص 27.
- (144) مانتران، مرجع سبق ذكره، ص 387.
- (145) الدوري، التكوين التاريخي، ص 125-126. حكمت، مرجع سبق ذكره، ص 36. بطرس لبكي، مرجع سبق ذكره، ص 43. عيساوي، الشرق الأوسط، ص 342. وانظر حول مخاوف السلطان عبد الحميد من امتيازات السكك الحديدية: مذكرات السلطان عبد الحميد، ص 126-127، ص 153 - 154.
- (146) أنطون لبكي، مرجع سبق ذكره، ص 43. حكمت، مرجع سبق ذكره، ص 36. ريان، مرجع سبق ذكره، ص 46. العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 69.
- (147) أنطون لبكي، مرجع سبق ذكره، ص 45، شارل عيساوي، الشرق الأوسط، ص 122-124، ماري ملز باتريك، سلاطين بني عثمان الخمسة، ص 60.
- (148) ماري ملز باتريك، مرجع سبق ذكره، ص 98. READER BULLAR, THE MIDDLE EAST, p.10.
- (149) شارل عيساوي، الشرق الأوسط، ص 127.
- (150) العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 72-73.
- (151) زين نور الدين زين، مرجع سبق ذكره، ص 48.
- (152) شارل عيساوي، الشرق الأوسط، ص 38، وانظر حول معالجة مؤتمر لوزان لمسألة الديون العثمانية: د. فاضل حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان وأثاره في البلاد العربية، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العالية 1958، ص 32-38.
- (153) انظر: الدوري، تقديم كتاب شارل عيساوي، الهلال الخصيب، ص 25.
- (154) انظر: عبد الباري، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- (155) انظر: الشناوي، مرجع سبق ذكره، ج 2، ص 751، وانظر نص الخط الهمايوني في Hurewitz, vol.1, p.315.
- (156) ريان، مرجع سبق ذكره، ص 39، Encyclopedia of Islam, vol.111, p.1188، وانظر معاهدة برلين Hurewitz, vol.1, p.413.
- (157) حكمت مرجع سبق ذكره، ص 19-20.
- (158) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 230 ص 236، سليمان البستاني، عبرة وذكرى أو (الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده)، تحقيق ودراسة: خالد زيادة، دار الطليعة، بيروت ط 1، 1978، ص 229.
- (159) د. فاضل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 24-25، الشناوي، مرجع سبق ذكره، ج 2، ص 75، حكمت، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- (160) د. فاضل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.
- (161) حكمت، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- (162) العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 28-29. عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، ص 185.
- (163) انظر حول طبيعة نظام البريد الأجنبي ومخاطره وسعة انتشاره بفضل نظام الامتيازات: حسين لبيب، المسألة الشرقية، ص 89، سليمان البستاني، عبرة وذكرى، ص 114، أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني ص 230، د. عبد العزيز عوض، مرجع سبق ذكره، ص 106، بطرس لبكي، مرجع سبق ذكره، ص 27، السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ص 198-199.
- (164) العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 28. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 88.
- (165) الشناوي، مرجع سبق ذكره، ج 2، ص 751.
- (166) المرجع السابق، ج 2، ص 751 - 752
- (167) المرجع السابق، ج 2، ص 752. د. فاضل حسين، مؤتمر لوزان، ص 27.
- (168) المرجع السابق، ج 2، ص 752.
- (169) انظر: د. عبد الكريم غرايبة، مرجع سبق ذكره، ص 252.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- أفندي، إبراهيم، مصباح الساري ونزهة القاري، بيروت، ط1، 1272هـ.
- 2- أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 3- البستاني، سليمان، عبرة وذكرى أو (الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده) تحقيق ودراسة خالد زيادة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1978.
- 4- بيهم، محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني، أسباب انحطاط الإمبراطورية العثمانية وزوالها، 1373هـ/ 1954.
- 5- حسين، د. فاضل، محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1958.
- 6- خوري، إميل، وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي (1798-1958)، بيروت، 1959.
- 7- الدوري، عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، دار المستقبل العربي، ط2، القاهرة، 1985.
- 8- الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، ط5، 1987.
- 9- الدوري، عبد العزيز، (تقديم) كتاب، شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (1800-1914) مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
- 10- رافق عبد الكريم، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، 1985.
- 11- زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار، بيروت، ط2، 1977.
- 12- سلطان، علي، تاريخ سورية في أواخر الحكم التركي (1908-1918) دراسة اجتماعية واقتصادية وثقافية، دمشق، 1991.
- 13- الشناوي، عبد العزيز، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980.
- 14- عبد الباري، محمد، الامتيازات الأجنبية، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1930.

الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية

- 15- عبد الحميد الثاني، السلطان، مذكراتي السياسية، 1891-1908، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1981.
- 16- عمر، عبد العزيز، عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، بيروت، دار النهضة العربية، 1971.
- 17- العزاوي، قيس جواد، الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، مركز دراسات الإسلام والعالم، بيروت، ط1، 1994.
- 18- عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1968.
- 19- علي، إبراهيم عكاشة، ملامح عن النشاط التنصيري في الوطن العربي، (جامعة الإمام محمد بن سعود)، مركز البحوث، إدارة الثقافة والنشر، 1407 هـ / 1987م.
- 20- عوض، عبد العزيز محمد، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، 1831-1914، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1983.
- 21- عيساوي، شارل، تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991.
- 22- عيساوي، شارل، التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب (1800-1914)، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
- 23- غرايبة، عبد الكريم، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984.
- 24- فرسخ، عوني، الأقليات في التاريخ العربي، منذ الجاهلية وإلى اليوم، منشورات رياض الريس، لندن، بيروت، ط1، 1983.
- 25- فروخ، عمر، ومصطفى الخالدي، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط3، 1983.
- 26- قاسمية، خيرية، النشاط الصهيوني في الشرق وصداه (1908-1918) مركز الأبحاث، بيروت، 1973.
- 27- الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت، ط1، 1979.
- 28- لبيب، حسن، تاريخ المسألة الشرقية، مطبعة الهلال، مصر، 1921.
- 29- المحامي محمد فريد بك، الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، 1977.
- 30- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت - القاهرة، ط1، 1982.
- 31- النعيمي، أحمد، اليهود والدولة العثمانية، مؤسسة الرسالة، دار البشير، عمان، ط2، 1418هـ / 1998.
- 32- النمر، إحسان، نظرات وتحقيقات في التاريخ العثماني، بدون تاريخ أو مكان نشر.

33- ياسين، حكمت، السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية (1915-1920)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1401 هـ / 1981.

ثانيا: المراجع المعربة

- 34- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ترجمة: د. ناصر الدين الأسد، د. إحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1982.
- 35- باتريك، ماري ملز، سلاطين بني عثمان الخمسة، تعريب: حنا غصن، كامل مروة، كامل صموئيل مسيحه، مطبعة صادر، 1933.
- 36- بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط5، 1968.
- 37- جب، هاملتون، وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغرب، وأثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، منشورات دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط1، 1997.
- 38- شابري أني، ولورانت شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة: د. نوقان قرقوط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1998.
- 39- عيساوي، شارل، تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة: د. صليب بطرس، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، بدون تاريخ، بدون رقم طبعة.
- 40- مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993.

ثالثا: الدوريات:

- 41- ابراهيم، د. عبد العزيز عبد الغني، بداية الامتيازات الأمريكية في الشرق الأوسط، الدارة، ع8، تموز، 1982، (ص91-106).
- 42- اينالجي، خليل، الدولة والرعايا، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، العددان، 41، 42، شتاء وربيع 1419 هـ / 1999م، ص(81-126).
- 43- البشري- طارق، المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، المستقبل العربي، م7، ع71، (1/1985)، ص(90-114).
- 44- الثقفي، يوسف علي رابع، معاهدة الامتيازات العثمانية - الفرنسية لعام 941 هـ / 1535م، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (جامعة أم القرى)، م6، ع6 (1402 هـ / 1403 هـ)، ص(143 - 177).
- 45- ريان، محمد رجائي، مصالح فرنسا الاقتصادية في سورية: 1535 - 1920، دراسات تاريخية، م8، ع3، و4، (9-12/1987) ص(33-65).

46- سليمان، حسين سلمان، الحماية للتجار الفرنسيين في بلاد الشام، تاريخ العرب والعالم، م 6، ع 61، (1983/11)، ص (36-46).

47- العريض، وليد، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، دراسات، الجامعة الأردنية، م 4، ع 1، (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، شباط 1997، شوال 1417هـ.

48- لبكي، بطرس أنطون، علاقات ولايات بر الشام التجارية مع مصر وبر الأناضول في ظل التوسع الأوربي 1833-1914، الباحث، م 4، ع 22 (3 و 4/1982)، ص (27-60).

رابعاً: المراجع باللغة الإنجليزية

- 49- BULLAR, SIR READER, THE MIDDLE EAST, A POLITICAL AND ECONOMIC SURVEY, OXFORD UNIVERSITY PRESS, LONDON, THIRD EDITION.
- 50- THE CAMBRIDGE ENCYCLOPEDIA OF THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, CAMBRIDGE, 1988.
- 51- THE CAMBRIDGE HISTORY OF ISLAM, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1970.
- 52- THE ENCYCLOPEDIA OF ISLAM, LONDON, 1971.
- 53- ENCYCLOPEDIA JUDAICA, KETTER PUBLISHING HOUSE, LTD, JERUSALEM, 1971.
- 54- HALIL INALCIK, THE OTTOMAN EMPIRE, CONQUEST, ORGANIZATION, AND ECONOMY, VARIORUM REPRINT, LONDON, 1978.
- 55- HUREWITZ, J.C. THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA IN WORLD POLITICS A DOCUMENTARY RECORD, NEW HAVEN AND LONDON, YALE UNIVERSITY PRESS 1975.
- 56- LORD KINROSS, THE OTTOMAN CENTURIES, THE RISE AND FALL OF THE TURKISH EMPIRE, MORROW QUILL PAPER BACKS, NEW YORK, 1977.
- 57- MANDLE, NEVILLE J., THE ARABS AND ZIONISM BEFORE WORLD I, UNIVERSITY OF CALIFORNIA PRESS, 1976.

